الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر
-دراسة تحليلية للفترة ما بين (2001-2016)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- شيماء ثامر
- منى بوسكرة

تحت الإشراف الأستاذة:

أ/ لعجال العمرية

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عجلان العياشي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
لعجال العمرية	أستاذ محاضر- ب-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
طيبي حمزة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و سيد الخلق أجمعين و على صحابته الأكرمين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى و حمده على ما أنعم علينا من نعم و على ما وهبنا من عقل و حسن تدبير، لا يسعنا في هذه العجالة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و عظيم و وافر الامتنان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة لعجال لعمرية التي أشرفت على عملنا هذا و لم تبخل علينا بنصائحها القيمة و ارشاداتها المفيدة و توجيهاتها الصائبة و تشجيعاتها المحفزة طوال مشوار البحث.

كما نتقدم بالشكر إلى من ساعدونا في إتمام هذا العمل و لو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة .

و كذلك كل طلبة و أساتذة قسم العلوم الاقتصادية .

الطالبتين

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود، إلى من حملتني و أنجبتني و سهرت و تعبت لراحتي ، إلى التي فرحت لفرحي و حزنت لحزني

إلى أمي أمي أمي.

إلى من أنار لي درب الحياة و كان السبب في وصولي إلى ما وصلت إليه، إلى من ضحى و كافح لأجلي، إلى من علمني أن الصبر في الحياة سبيل الظفر بالأشياء إلى من زرع فيا من أخلاقه الحسنة إلى أبي.

إلى منبع قوتي إخوتي.

إلى أفراد أسرتي من الأصغر إلى الأكبر.

إلى كل الأصدقاء في التخصص.

إلى كل من يعرفني.

إلى كل من علمني أن العلم سلاح و الأخلاق ذخيرة.

الطالبتين

الفهارس

1-فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ – هـ
الفصل الأول : الإطار النظري لأسعار النفط و النفقات العامة	
تمهيد	**02**
المبحث الأول : الإطار النظري لأسعار النفط	**03**
المطلب الأول : مفهوم سعر النفط و أنواعه	**03**
المطلب الثاني : محددات تسعير النفط في الأسواق العالمية	**06**
المطلب الثالث : الاطراف الفاعلة في السوق النفطية	**12**
المبحث الثاني : الإطار النظري للنفقات العامة	**17**
المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة و عناصرها	**17**
المطلب الثاني : مراحل تنفيذ نفقات العامة	**19**
المطب الثالث : تقسيمات النفقات العامة	**20**
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني : أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي و االنفقات العامة للجزائر	
تمهيد	**27**
المبحث الأول : أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر	**28**
المطلب الأول : تطور مستويات أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية خلال الفترة (2001–2016)	**28**
المطلب الثاني : أثر تغيرات اسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر	**32**
المبحث الثاني : أثر تقلبات اسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر	**41**
المطلب الاول : تطور النفقات العامة الاجمالية في الجزائر خلال الفترة(2001–2016)	**41**

المطلب الثاني: التطور السنوي لهيكل النفقات العامة في الجزائر في الفترة(2001-2016)	**44**
المبحث الثالث : انعكاسات و تحديات اسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة و الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة	**52**
المطلب الاول : اثر تقلبات اسعار النفط على تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	**52**
المطلب الثاني : اثر تقلبات اسعار النفط على تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	**55**
خلاصة الفصل	**61**
خاتمة عامة	**63**
قائمة المراجع	-

2 – فهرس الإشكال :

الرقم	البيان	الصفحة
01	تطور اسعار النفط الخام في الجزائر (2001–2016)	**35**
02	تطور النفقات العام الاجمالية في الجزائر (2001–2016)	**39**
03	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2001–2016)	**44**
04	تطور النفقات الجارية في الجزائر (2001–2016)	**48**
05	تطور النفقات الرأسمالية في الجزائر (2001–2016)	**51**
06	تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر (2001–2016)	**55**
07	تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2001–2016)	**60**

3 – فهرس الجداول :

الرقم	البيان	الصفحة
01	تطور اجمالي العالمي على النفط الخام و التغير السنوي خلال الفترة (2001–2016)	**07**
02	الدول الاعضاء في منظمة الأوبك	**13**
03	الدول الاعضاء في منظمة الأوابك	**14**
04	تطور اسعار النفط الخام في الاسواق الرئيسية العالمية (2001–2016)	**28**
05	تطور اسعار النفط الخام في الاسواق الرئيسية العالمية (2009–2016)	**30**
06	تطور اسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2001–2008)	**32**
07	تطور اسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2009–2016)	**34**
08	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (2001–2008)	**36**
09	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (2009–2016)	**38**
10	تطور النفقات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2001–2008)	**41**
11	تطور النفقات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2009–2016)	**42**
12	تطور النفقات الجارية للجزائر في الفترة (2001–2008)	**45**
13	تطور النفقات الجارية للجزائر في الفترة (2009–2016)	**46**
14	تطور النفقات الرأسمالية للجزائر في الفترة(2001–2008)	**49**
15	تطور النفقات الرأسمالية للجزائر في الفترة (2009–2016)	**50**
16	تطور الايرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2001–2008)	**52**
17	تطور الايرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2009–2016)	**53**
18	تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة (2001–2008)	**56**
19	تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة (2009–2016)	**57**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يحتل النفط مكانة أساسية عالية، فهو المورد الاستراتيجي في عصرنا هذا نظرا لكونه يمثل أهم مصدر للطاقة و المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد العالمي في ظل النمو الاقتصادي العالمي المتزايد، و هذا ما أهله لأن يحتل مكان الصدارة ضمن أطر التجارة الدولية و موقع خاص في تشكيل معالم الخريطة السياسية و الاقتصادية الدولية، و هكذا اكتسب النفط أهمية بالغة مما جعل منه سلاحا قويا تعتمد عليه كل شعوب العالم سواء في الحياة اليومية أو في المجالات الاقتصادية و السياسية و العسكرية.

و بما أن اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة للنفط تعتمد في تمويل نفقاتها على مصدر رئيسي و هو الإيرادات النفطية و هذه الأخيرة مرتبطة بتطورات الاقتصاد العالمي و بظروف السوق النفطية العالمية و بتقلبات أسعاره و كيفية تحديدها أو في مدى تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، و هذا ما جعلها عرضة لحالات من التذبذب و عدم الاستقرار و رغم هذه الآثار التي يخلفها النفط إلا أنه ساهم في اقتصاديات العديد من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد في تمويل نفقاتها و ميزانيتها العامة على الايرادات النفطية.

و الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط في تمويل البرامج الاستثمارية، و كل نفقات الدولة مبنية على مدى تأثر الإيرادات الكلية المتأتية من قطاع النفط عن طريق الجباية البترولية ما يجعل هذه الأخيرة عرضة لتقلبات شديدة بفعل التغيرات التي يعرفها سعر النفط.

1) الإشكالية : انطلاق مما سبق تبرز اشكالية هذا البحث في السؤال التالي :

" **ماهي آثار تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2016) ؟**"

و يمكن تفريع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

-ما مدى ارتباط اقتصاديات الدول النفطية بتقلبات أسعار النفط؟

-هل النفقات العامة هي التي تؤثر على الايرادات العامة او العكس او كلاهما يؤثر في الآخر ؟

-ما هو أثر تقلبات سعر النفط على النفقات العامة في الجزائر ؟

2) فرضيات البحث : إن معالجة الإشكالية المطروحة و تساؤلاتها الفرعية تكون انطلاقا من الفرضيات التالية:

1- لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على الاقتصاديات المرتبطة بقطاع المحروقات .

2 – تتأثر النفقات العامة بتأثر الإيرادات العامة و بالتحديد إيرادات الجباية النفطية و ذلك بالنسبة للدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمورد أساسي لها.

3 – استقرار الاقتصاد الجزائري مرتبط باستقرار أسعار النفط في السوق العالمية فحدوث أي تغير في أسعار النفط سيؤثر حتما على رصيد الموازنة العامة في الجزائر .

3) أسباب اختيار الموضوع : ارتكز اختيار موضوع هذا البحث على مجموعة من الأسباب منها :

-ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي.

-أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاديات النفطية التي من ضمنها الجزائر.

-كما أن موضوع أسعار النفط مجدد و دائم إضافة إلى دوره المركزي في التنمية الاقتصادية لبلادنا و كذلك الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة لانخفاض أسعار النفط.

4) أهداف البحث : نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي :

-التعرف على أسعار النفط و أنواعها و محدداتها خاصة في السوق النفطية .

-التعريف بالنفقات العامة و التعرف على أهم تقسيماتها .

-إبراز العلاقة التي تربط الاقتصاد الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط .

-إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

-إبراز الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر و مدى قدرة الإيرادات النفطية على المساهمة في تمويل الخزينة العامة و كذلك تغطيتها لحجم النفقات .

5) حدود البحث : اقتصرت الدراسة في إطارها المكاني على الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الإطار الزماني فامتدت فترة الدراسة من 2001 إلى غاية 2016.

6) **أهمية البحث** : تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على احد أهم القضايا الأساسية التي شغلت دول العالم و ذلك نتيجة ل:

-مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد و الموازنة العامة للجزائر و ذلك لأن اقتصادها هو اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى.

-الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات الحادة التي تعرفها أسعار النفط في العالم و التي من الصعب التنبؤ بها.

7) منهج و أدوات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات و المعلومات التي تم جمعها من خلال استخدام مجموعة من أدوات البحث تمثلت في الكتب، المجلات، المذكرات و الرسائل، التقارير، الملتقيات العلمية الوطنية و الدولية.

8) الدراسات السابقة: من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع نذكر:

-**الدراسة الأولى:** بوجمعة قويدري قويشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2008 -2009.

عالجت الدراسة إشكالية انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، و توصلت من خلال التحليل الاقتصادي و القياسي لأثر تطور سعر البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، و الميزانية العامة للدولة و التي بينت أن هناك ارتباط قوي بين التوازنات الاقتصادية الكلية و سعر البترول، و أن سعر البترول يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية .

-**الدراسة الثانية:** سمية موري، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2009-2010.

عالجت الدراسة إشكالية أثر تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر، و توصلت إلى أن العوائد النفطية تشكل شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر، و أن آفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة و الدول العربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى من خلال الضغوط السياسية التي تمارسها عليها.

-**الدراسة الثالثة:** بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، و توصلت من خلال التحليل الاقتصادي القياسي لمعرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية على كل من الناتج المحلي الخام و الايرادات الكلية و الواردات، و أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و الناتج المحلي الخام و الايرادات العامة، و العلاقة التي تربط سعر النفط و الواردات فيه علاقة عكسية.

-**الدراسة الرابعة:** نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2008-2009 .

عالجت الدراسة إشكالية تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية و توصلت من خلال التحليل لأثر تطور سعر البترول و مدى تأثيره على مصادر تمويل التنمية و مدى تجسيد هذه العملية على أرض الواقع.

9) **هيكل البحث:** من أجل معالجة الاشكالية المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين هما:

-**الفصل الأول:** يتناول الاطار النظري للدراسة، لذا قسم إلى مبحثين، تناول المبحث الأول منهما التعريف بسعر النفط انطلاقا من مفهومه، أنواعه، و محدداته في السوق النفطية، إضافة إلى الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، أما المبحث الثاني فتضمن التعريف بالنفقات العامة انطلاقا من مفهومها و عناصرها و تقسيماتها المختلفة.

-**الفصل الثاني:** تناول أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي و النفقات العامة للجزائر، و قد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منه أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني تناول أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة في الجزائر، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة انعكاسات و تحديات أسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة و الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة.

الفصل الأول

الإطار النظري لأسعار النفط والنفقات العامة

تمهيد :

يعتبر النفط مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة، و لكونه سلعة إستراتيجية تسعى كل دول العالم إلى الحصول عليه، فاختلاف سعر هذه السلعة من منطقة إلى اخرى لعدة عوامل مؤثرة، فالتذبذبات الحاصلة لأسعار النفط أدت إلى جعل السوق النفطية أكثر تقلبا.

و قد ادى تطور دور الدولة و تدخلها في الاقتصاد إلى تطور النفقات العامة، الأمر الذي ادى إلى اتساع نطاق الانفاق و تطور حجمه بالقدر الكافي لتغطية الحاجات العامة.

و عليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار النفط.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر النفط.

يعتبر تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض فهناك اعتبارات عديدة تلعب دور هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، و قبل الدخول في أساليب تسعير سيتم أولا تعريف سعر النفط و انواعه في السوق النفطية و الأطراف الفاعلة فيها.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه.

السعر النفطي يختلف عن أسعار السلع الاخرى و هذا ما جعله يأخذ انواع مختلفة و ذلك وفقا لجملة من المعايير المعتمد عليها في تصنيفه.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط.

قبل الخوض في سعر النفط لابد من التطرق إلى شرح مفهوم " النفط " الذي هو عبارة عن كلمة لاتينية petroleum التي تنقسم إلى قسمين " petr " و تعني الصخر، و " oleum " التي تعني " زيت الصخر ".[1]

أو هو سائل اسود لزج يتكون من عنصرين هما الهيدروجين و الكربون اما الهيدروجين فغاز و إما الكربون فمادة صلبة توجد بكثرة في صورة الفحم أو الجرانيت المستعمل في اقلام الرصاص و باتجاه هاذين العنصرين بنسب معينة مع ذرات عناصر اخرى يتكون البترول أو الزيت الخام .[2]

أما السعر فهو عبارة عن قيمة الشي معبر عنها بالنقود و السعر قد يعادل قيمة الشي أو قد لا يتعادل معها او يتساوى معها، أي قد يكون السعر اقل او اكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج .[3]

[1] بوعوينة مولود ، العلاقة بين سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2009، ص 3.

[2] خالد امين عبد الله ، محاسبة النفط ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002، ص 13.

[3] بوجمعة قويدري قويشيح ، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 59.

و من خلال هذه التعريفات فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة و مكان معلوم و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية و اجتماعية، سياسية و مناخية ...الخ و كذلك طبيعة السوق السائدة حينها.[1]

مع العلم أن العلاقة بين سعر النفط و قيمته هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير و تداخل العديد من العوامل الأساسية أو الثانوية و المرتبطة أساسا بطبيعة هذه السلعة و كيفية استغلالها انتاجا و استهلاكا و ظروف استغلال هذه السلعة الاستراتيجية.[2]

الفرع الثاني: أنواع سعر النفط.

للسلعة النفطية أسعار عديدة في السوق النفطية و من اكثر الانواع شيوعا و استخداما نميز ما يلي:

أولا: السعر المعلن

هو السعر الذي يتم اعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الو م أ عام 1880 اين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين و سيطرة شركة واحدة على عمليات انتاج النفط، و قد كان ستاندر دوايل لنيوجرسي يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها و مصالح الدولة التي تنتمي اليها، و يميز السعر المعلن انه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض و الطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها اي دور يذكر في تحديده، و قد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط و تحديد الضرائب على الأرباح.[3]

[1] بوعوينة مولود، مرجع سابق، ص 3.
[2] نبيل بوفلح، دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية ، أطروحة دكتوراه في علو التسيير، جامعة الجزائر3، 2001، ص22.
[3] نواف الرومي، منظمة الأوبيك و أسعار النفط العربي الخام، الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الإعلام، ليبيا، 2000 ، ص 20.

ثانيا: السعر السوقي (الحقيقي)

هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة و التي يتفق عليها بين الاطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضع البيع و الشراء (نسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات الدفع).[1]

ثالثا: السعر الفوري

يعرف على انه سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة آنية.[2]

رابعا: سعر التحويل

هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، و هو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى، و يمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم، و قد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لاحتساب ايراداتها النقدية من النفط.[3]

خامسا: سعر الكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة انتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل و الريع بصورة اساسية العائدة للدول المانحة لاتفاقيات الثروة النفطية.[4]

حيث يساوي:[5]

سعر الكلفة الضريبة = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

---

[1] رحمان امال، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 23.

[2] محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص08.

[3] هاشم علوان حسين، و عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص 320.

[4] بوجمعة قويدر قويشيح، مرجع سابق، ص 63.

[5] نواف الرومي، مرجع سابق، ص 23.

سادسا: سعر الإشارة

ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، و هو عبارة عن سعر النفط الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، و يتم احتسابه بناءا على معرفة و تحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات.[1]

المطلب الثاني: محددات تسعير النفط في الأسواق العالمية.

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمية كباقي السلع و الخدمات، و تختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم .

الفرع الأول: الطلب على النفط.

في هذا الفرع سنتطرق إلى مفهوم الطلب على النفط و نبرز اهم محدداته.

أولا: مفهوم الطلب على النفط

هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي أو النوعي على السلعة البترولية عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع أو سد الحاجات سواء كانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية.[2]

و الجدول التالي يبين الطلب العالمي على النفط و التغير السنوي خلال الفترة (2001-2016)

[1] نواف الرومي، مرجع سابق، ص 22.
[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 117.

الجدول رقم (01): تطور اجمالي الطلب العالمي على النفط الخام و التغير السنوي خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة (مليون برميل/يوم)

السنوات	اجمالي الطلب العالمي	التغير في الطلب م ب/ي	نسبة التغير %
2001	77.1	0.7	0.9
2002	77.7	0.6	0.8
2003	79.2	1.5	1.9
2004	82.1	2.9	3.7
2005	83.3	1.2	1.5
2006	85.2	1.1	1.3
2007	86.4	1.2	1.4
2008	86.1	-0.5	-0.6
2009	84.6	-1.3	-1.5
2010	87.2	2.4	2.8
2011	88	1.1	1.3
2012	89	0.9	1
2013	90.4	1.4	1.6
2014	91.4	1.1	1.2
2015	93.2	1.8	1.9
2016	94.4	1.2	1.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوابك 2001-2016 .

يوضح الجدول الطلب على النفط الخام و المتوسط السنوي لنمو، بالنسبة لإجمالي العالم من سنة 2001 إلي غاية سنة 2016، حيث التغير بالموجب يعني زيادة في الطلب و التغير

بالسالب يعني التناقص في الطلب ،و نلاحظ أنه من سنة 2001 إلي غاية 2007 الطلب يزداد كل سنة أما خلال سنتي 2008 و 2009 فهناك تناقص في الطلب، ليعاود الارتفاع و لكن بشكل متناقص خلال الفترة 2010 إلى غاية 2016.

ثانيا: محددات الطلب النفطي في السوق النفطية.

يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها:

1- النمو الاقتصادي العالمي:

يرتبط النمو الاقتصادي العالمي ارتباط وثيقا بالطلب النفطي و هو أحد العوامل المؤثرة فيه و العلاقة بينهما طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي و خاصة في ظل التقدم الصناعي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح بتقليص كميات الطلب و بالتالي انخفاض سعر النفط و العكس صحيح، فإذا كانت أي دولة ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نموها خاصة الدولة الصناعية فإن هذا يدفعها إلى زيادة استهلاكها من النفط.[1]

2- الاستقرار السياسي في العالم:

يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي و الذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الامدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للحصول على كميات معينة باي سعر تخوفا من نقص في الامدادات في الوقت الحالي.

3- المناخ:

يعتبر من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط و هذا التأثر الناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة، فعادة ما كان يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء و يقل

[1] جمعة رضوان، تطور اسعار النفط و تأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970-2004) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 35.

في الصيف، لكن الان أصبح المناخ قد لا يؤثر كثيرا على الطلب العالمي على النفط لأنه بدأ يحل محله الغاز الطبيعي.

4- النمو السكاني:

هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط حيث كلما زاد عدد السكان أدى ذلك إلى تزايد الطلب، لكن تأثير السكان قد يكون مهما و قد لا يكون مهما و هذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى و من اهمها عامل النمو الاقتصادي، فيكون تأثيره كبير في حالة ما اذا كان النمو الاقتصادي عالي و يكون تأثيره محدود إذا انخفض الدخل القومي العام و كذلك للفرد.[1]

5- أسعار السلع البديلة:

تؤثر السلع البديلة أو المنافسة ايجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، ايجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط و بالتالي عدم انقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية، و تتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف انتاجها و تطلبها لمهارات فنية و تكنولوجية و اساليب متطورة و متقدمة لاستغلالها و انتاجها و استعمالها ، اضافة إلى صعوبة تقلصها كل هذه الاسباب و غيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير و المتوسط مقارنة بالنفط.[2]

الفرع الثاني: العرض النفطي.

في هذا الفرع سنتطرق إلى مفهوم العرض النفطي و نبرز اهم محدداته.

[1] العمري علي، مرجع سابق، ص 39.
[2] صباح نعوش، إلي اين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر، 2000.

أولا: مفهوم العرض النفطي

هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المركز عند سعر محدد و خلال فترة زمنية محددة، و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق.[1]

ثانيا: محددات العرض النفطي في السوق النفطية

يتأثر العرض النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها:[2]

1- الاحتياطات و الطاقة الانتاجية:

تعتبر عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياجات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد ان هناك امكانية على الزيادة في الانتاج اما عن طريق رفع انتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الانتاجية.

2- السعر:

له دورا هاما في المقادير المعروفة من اي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلي زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات اختيارية فضلا عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الانتاج:

يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الانتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

[1] بوجمعة قويدري قويشيح ، مرجع سابق ، ص 79 .
[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت 2006، ص 247 .

4- المصادر البديلة للنفط و اسعارها:

تلعب دورا هاما في العرض النفطي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض لأسعار السلع البديلة.

5- الحروب و الأحداث السياسية:

كانت و مازالت الأحداث السياسية احد العوامل المؤثرة في العرض النفطي، فخلال الحروب و ازمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الانتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الازمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979 و1980، و مع بداية الألفية اصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة، للدفاع كملف غزو العراق و افغانستان و ملف ايران النووي و غيرها من القضايا.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة:

تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة انواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض النفطي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي . أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي، أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه، و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الاوبك حسب وتيرة ارتفاع و انخفاض الأسعار، فعندما ترتفع اسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغير الانتاج بمعدل 500 الف برميل /اليوم.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.

يمكن تقسيم الأطراف الفاعلية في السوق النفطية إلى:

الفرع الأول: الأطراف المنتجة (الدول المنتجة) و تتمثل في:

أولا: منظمة الأوبك:

ظهرت فكرة انشاء هذه المنظمة سنة 1959 بسبب التخفيضات التي قامت بها الشركات النفطية الكبرى في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة، و بالتالي احداث خسائر في ايرادات هذه الدول بلغت 15%، و هذا ما يشكل خطر على دخلها القومي، و قد بادرت فنزويلا في افريل 1959 في القاهرة بدعوة الدول العربية المنتجة للنفط بالاشتراك في منظمة واحدة هدفها تحقيق الاستقرار لأسعار النفط في المستوى الذي يحمي اقتصاديات الدول المصدرة من أخطار تقلبات الأسعار، و في 10سبتمبر 1960 ببغداد اتفقت كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، ايران، فنزويلا على انشاء منظمة الاوبك، ثم انضمت لاحقا كل من قطر، ليبيا، الامارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، الغابون، اندونيسيا و انسحبت هاتين الاخيرتين و قد انضمت أنغولا ليستقر اعضاء الاوبك على 12 بلد.[1]

و الجدول التالي يبين الدول الأعضاء حاليا في المنظمة و تاريخ انضمامها:

[1] سمية موري، اثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010، ص 104.

الجدول رقم (02) : الدول الاعضاء في منظمة الأوبك.

الدول	سنة الانضمام
العراق	1960
المملكة العربية السعودية	1960
الكويت	1960
فنزويلا	1960
ايران	1960
قطر	1961
اندونيسيا	1962 غادرت 2008
ليبيا	1962
الامارات	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
الاكوادور	1973
الغابون	1975 غادرت 1985
انغولا	2007

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني www.opecorg.org

ثانيا: منظمة الأوابك

هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين أعضائها في مجال النفط، أولت الجامعة العربية منذ نشأتها اهتماما خاصا بشؤون البترول، فلم تغب عن اذهان المسؤولين العرب فكرة انشاء منظمة عربية للبترول تعني بالتنسيق بين السياسات البترولية العربية، تألفت لجنة خبراء البترول العرب سنة 1951، ثم أنشا مكتب البترول في هيكلها التنظيمي سنة 1954 و تطور هذا المكتب ليصبح ادارة من ادارات الجامعة العربية سنة 1959، و تبلورت فكرة انشاء المنظمة في اواسط الستينيات من القرن العشرين عندما تقدمت

مصر في اوت 1964 إلى لجنة خبراء بترول العرب باقتراح لإنشاء منظمة عربية للبترول تعمل لصالح كافة الدول العربية المصدرة للبترول ، غير ان هذا المشروع لم يكتب له النجاح لاندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في جويلية 1967 في اعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في 29 أوت 1967 بالخرطوم أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الأوابك بالاتفاقية التي أبرمت في 09 جانفي 1968 ب بيروت بين كل من دول الكويت و السعودية و المملكة الليبية آنذاك و اتفق فيها بين هذه الدول ان تكون دولة الكويت مقر للمنظمة ثم عدلت الاتفاقية المنشاة للمنظمة كي يفسح المجال أمام دول عربية اخرى للانضمام إلى عضويتها ليرتفع عدد الأعضاء.

و كان هدف المنظمة بحسب بنودها و اتفاقياتها هو تعاون الاعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط و تقرير أفضل الوسائل للحفاظ على مصالح اعضاءها في هذه الصناعة، و توجيه الجهود لتأمين وصول النفط إلى اسواق استهلاكية بشروط عادلة و معقولة و توفير الظروف الملائمة لتنمية البترول.[1]

و الجدول التالي يبين الدول الأعضاء في المنظمة و تاريخ انضمامها :

الجدول رقم (03) : الدول الاعضاء في منظمة الأوابك.

الدول	تاريخ الانضمام
الكويت	1968
السعودية	1968
ليبيا	1968
الجزائر	1970
البحرين	1970
قطر	1970

[1] زبيري عبد الرحمان، اثر تقلبات اسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائر، كلية علوم اقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2015، ص ص 16-17.

الامارات	1970
العراق	1972
سوريا	1972
مصر	1973
اليمن	1981

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني www.oapecorg.org

ثالثا: الدول المنتجة خارج الأوبك

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للبترول غير الاعضاء في الأوبك للاجتماع في القاهرة، غير ان الدول الاخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، انغولا، ماليزيا، كولومبيا و الصين، و هكذا اكدت المجموعة في اجتماع لندن انها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج في السوق العالمية للبترول و ان حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع الأوبك و محاولة ضم اكبر عدد ممكن من المصدرين غير الاعضاء إلى هذا التنظيم، تستحوذ هذه الدول على 60 % من الاحتياط البترولي العالمي و تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية.[1]

و أبرز الدول المنتجة للنفط خارج منظمة أوبك هي: الولايات المتحدة الامريكية، الصين، بريطانيا، المكسيك، النرويج و على رأسهم روسيا.

الفرع الثاني: الأطراف غير المنتجة (الدول غير المنتجة).

و تنقسم إلى:

أولا: وكالة الطاقة الدولية

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية و قد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن و الذي

[1] بوجمعة قويدري قويشيح، مرجع سابق، ص 59 .

انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، و قد انظم عدد اخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة و هي الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المملكة المتحدة، المانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدنمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال و النرويج[1].

ثانيا: الشركات البترولية العالمية

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية، اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع و هي مملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و هولندا، هذا الشركات كانت و لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الامريكية و المنظومة الاشتراكية، كما انما تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية، و هي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة، بالإضافة لذلك فإنها تمتلك اكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة ادارة خمسة من هذه الشركات على الأقل، و تقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملت معظم أسهمها مواطنون و مؤسسات امريكية، و اكبر هذه الشركات هي "اكسون" ثم شركة "غولف" و شركة "تكساكو" و شركة "موبيل أويل" و خامس الشركات الأمريكية تسمي "تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" و البريطانية "بريتيش بيتروليوم" .[2]

إضافة إلى ذلك فإن الشركات الوطنية البترولية قد سيطرت على 78% من انتاج البترول في العالم خلال سنة 2004 و من هذه الشركات شركة "آرامكو" السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، بحيث تؤثر على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الانتاج و البحث و التنقيب مما يؤثر على التكاليف و السعر الأدنى للنفط لاحقا.[3]

[1] عبد الحميد لخديمي ، اثر تقلبات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في اقتصاديات النفط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2001 ، ص 49 .

[2] بوجمعة قويدري قويشيح، مرجع سابق، ص 61 .

[3] نعيمة حمادي، تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 52 .

المبحث الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة

في هذا المبحث نهدف إلى معرفة كل ما يتعلق بالنفقات العامة من مفهوم و عناصر اضافة إلى مراحل تنفيذ النفقات العامة و تقسيماتها .

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة و عناصرها

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور مفهوم الدولة في الفكر الاقتصادي من الحيادية في الفكر الكلاسيكي إلى ضرورة التدخل و التأثير في النشاط الاقتصادي كما دعا إلى ذلك كينز، و بالتالي فان النفقة العامة أصبحت جد مهمة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و الهدف من دراسة النفقة العامة هو معرفة الأثر الذي تولده على المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية .

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

للنفقة العامة تعاريف كثيرة نذكر منها :

-التعريف الأول:

تعرف النفقات العامة بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلية) كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.[1]

-التعريف الثاني: النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

-التعريف الثالث: النفقة العامة هي صرف احدى الهيئات و الادارات العامة مبلغا معينا بغرض سد احدى الحاجات العامة.[3]

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 65 .
[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 27 .
[3] محمد الصغير بعلي، و يسري ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 23 .

-**التعريف الرابع:** النفقة العامة هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد الحاجة عامة.[1]

-**التعريف الخامس:** النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

-**التعريف السادس:** النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة.[3]

الفرع الثاني: عناصر النفقة العامة

تشمل النفقة العامة على ثلاثة عناصر اساسية نوجزها فيما يلي :

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع، و خدمات من اجل تسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الاموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، و لمنح المساعدات و الاعانات المختلفة من اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و غيرها، و مما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو امر طبيعي و يتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات و المعاملات بواسطة النقود، و من ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شانها في ذلك شان الافراد.[4]

ثانيا: النفقة العامة يقوم بها شخص عام

الهيئات العامة التي تصدر عنها النفقة العامة هي الدولة بما في ذلك الهيئات و المؤسسات العامة (الداخلة في الاقتصاد العام) ذات الشخصية المعنوية و كذلك الولايات في

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، لبنان، ص 41 .
[2] علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 89 .
[3] حامد عبد المجيد دراز، مبادي المالية العامة، الإسكندرية، 2000، ص 378 .
[4] محمد الصغير بعلي، و يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 23 .

الدول الاتحادية، و قد تكون هي الاشخاص العامة المحلية كمجالس المحافظات للمدن و القرى في الدول الموحدة، و علي هذا لا تعتبر النفقة العامة المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية و الاعتبارية، و لو كانت تهدف إلى تحقيق النفع العام، فإذا تبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مستشفى أو مدرسة مثلا، فان ذلك لا يعتبر نفقة عامة و يدخل في اطار الانفاق الخاص.[1]

ثالثا: الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام

ينبغي ان يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، و من ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، و بالتالي لا تعتبر النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى اشباع حاجة خاصة و تحقيق نفع خاص يعود على الافراد.[2]

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ النفقات العامة.

إن اجازة السلطة التشريعية لاعتمادات النفقات لا يعني التزام الدولة بإنفاق كافة مبالغ الاعتمادات و لكنه يعني الاجازة و الترخيص للدولة بأن تقوم بنفقاتها العامة في حدود هذه المبالغ دون أن تتعداها باي حال من الاحوال، الا بعد الحصول على موافقة صريحة، وفقا للإجراءات السلف بيانها، من السلطة التشريعية المختصة بذلك و بمعني آخر فان الدولة تكون غير ملزمة بإنفاق كافة المبالغ المعتمدة، بل تستطيع دائما عدم إنفاق هذه المبالغ كلها أو بعضها إذا لم تدع إلى ذلك الحاجة.[3]

و لضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة، و التأكد من انفاقها على نحو ملائم، فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي:[4]

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 33 .
[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 33 .
[3] مرجع نفسه ، ص 336 .
[4] عادل احمد حشيش، مرجع نفسه، ص 305 .

1– الالتزام: ينشأ نتيجة اتخاذ السلطة التنفيذية لقرار معين بالقيام بعمل ما يتضمن انفاقا من جانب الدولة، و اما نتيجة واقعة معينة عليها التزام الدولة بإنفاق مبلغ ما.

2– التصفية: هي تحقيق او تسوية النفقة أو تحديدها و ذلك بإصدار قرار أيضا للتأكد من أنه لم يسبق الدفع من قبل، و أن الدائن ليس مدينا للدولة بشيء حتى يمكن اجراء مقاصة بين الدينين.

3– الأمر بالدفع: و يتمثل في قرار يصدر عن الإدارة المختصة يتضمن أمر بدفع مبلغ النفقة التي ارتبطت بها الادارة و التي سبق تحديدها و غالبا ما يصدر هذا الأمر في وقت واحد مع القرار الصادر بتحديد النفقة.

4 – الصرف: يقصد به الدفع الفعلي للمبلغ الصادر به أمر الدفع إلى صاحب الحق فيه، أي دائن الدولة.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة.

تعددت و تنوعت أصناف النفقات العامة باتساع نشاط الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية و هذا بعد ما كانت ذات طبيعة و هدف واحد اقتصر في القيام بالوظائف التقليدية اللازمة لسير المرافق العامة، و مع ازدياد اهمية النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة، اتجه اهتمام المحللين الماليين إلى البحث عن أسس علمية منطقية و واضحة يمكن الاعتماد عليها في تصنيف النفقات العامة.

و تجدر الاشارة هنا إلى أنه لا يوجد تصنيف عام متفق عليه من قبل كتاب المالية العامة، لذا سنحاول أن نعرض هذه التصنيفات وفقا للمعايير التالية:

الفرع الأول: النفقات العامة من حيث وظائفها

يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع :[1]

[1] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص ص 31 – 33 .

أولا: النفقات الإدارية

و هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة، حيث تشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و التمثيل السياسي.

و يلاحظ أن أهم بنود هذا النوع من النفقات العامة هي نفقات الدفاع القومي (النفقات العسكرية)، حيث تمثل في المتوسط ما يزيد على 15% من مجموع النفقات العامة سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية.

ثانيا: النفقات الاجتماعية

و هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد و ذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الصحة للأفراد، و كذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعد بعض الفئات أو الأفراد، التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (إعانات الأسر الكبيرة الحجم ذات الموارد المحدودة، اعانة العاطلين ...)

ثالثا: النفقات الاقتصادية

و هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا للأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات اساسية كالنقل و المواصلات، و محطات توليد القوى و الري و الصرف.

كما يدخل في أداء هذه الوظيفة بناء المساكن و مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات.

الفرع الثاني: النفقات العامة من حيث تكرارها و دوريتها.

تقسم إلى ما يلي :[1]

[1] علي خليل، مرجع سابق، ص ص 104-105 .

أولا: النفقات الجارية (النفقات العادية)

هي النفقات التي تتكرر بصورة دورية لضمان تسيير الجهاز الإداري للدولة و مثال ذلك الرواتب و الأجور و المشتريات ومن السلع و الخدمات، و فوائد القروض المستحقة الداخلية والخارجية و اعانات المواد التموينية و اعانات الانتاج و اعانات البطالة و غيرها.

ثانيا: النفقات الرأسمالية (النفقات غير العادية)

فهي النفقات العامة التي تساهم في تكوين رأس المال القومي كالإنفاق في الحصول على الآلات و المعدات و اللوازم و على الاراضي و الأبنية و الانشاءات، كإنشاء السدود و الابنية المدرسية و المستشفيات العامة و محطات توليد الطاقة و المشاريع الصناعية ...الخ.

و هنا نلاحظ بأن هذا النوع من الإنفاق يساهم في تكوين رأس المال الثابت و بالتالي زيادة الثروة القومية هذا من ناحية و من ناحية أخرى ان تكوين راس مال.

يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية و غير عادية انما يرجع الي الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية و هناك عدة معايير للتفرقة بينهما:[1]

1- الانتظام و الدورية: فاذا كانت النفقات دورية و منتظمة فإنها تعتبر عادية مثل الأجور، و إن لم تكن كذلك فهي غير عادية مثل تمويل الحروب و مواجهة الكوارث الطبيعية.

2- طول فترة الإنفاق: فاذا كانت فترة الإنفاق العام خلال السنة فتعتبر نفقة عادية، أما اذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

3- معيار توليد الدخل: فاذا كانت النفقات يغطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تعطي دخلا تعطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق ، ص 74 .

يخصص لتغطية نفقات تغطي إيرادات تكفي لدفع فائدته و للقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فتعتبر نفقات عادية.

4- معيار الإنتاجية: فإذا كانت النفقات غير منتجة أو ما يسمي بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس و المستشفيات.

5- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة، و تسمى بالجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية، أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية و الاستثمارية فهي نفقة غير عادية.[1]

الفرع الثالث: النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية

تنقسم إلى:

أولا: النفقات الحقيقة

هي تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع أو خدمات منتجة، ومن ثم فهذه النفقات تمثل دخولا حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل او سلع أو خدمات، و معنى ذلك أن هذه النفقات تؤدي إلى خلق دخول جديدة، و يجب أن تضاف إلى باقي الدخول المكونة للدخل القومي.[2]

ثانيا: النفقات التحويلية

هي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية، و الدعم الحكومي و الضمان الاجتماعي و البطالة ...الخ، هذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي، لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة بين المواطنين، و دعم الفقراء من ابناء المجتمع.[3]

و تنقسم هذه النفقات تبعا لأغراضها ثلاثة أنواع:[4]

[1] علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة شمس، القاهرة، ص 25 .
[2] زينب حسين عوفي الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2003 ، ص 37 .
[3] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولي، عمان الاردن، 1999 ، ص 124 .
[4] زينب حسين عوض الله، مرجع نفسه، ص 40 .

فالنفقات التحويلية المالية هي التي تباشرها الدولة و هي بصدد مباشرة نشاطها المالي، كفوائد الدين العام و استهلاكه.

أما النفقات التحويلية الاجتماعية، فهي التي تنفقها الدولة بهدف تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية، كالإعانات الاجتماعية التي تمنح لموظفي الدولة و الاعانات التي تعطي لبعض المشروعات بغرض تخفيض أثمان منتجاتها لصالح المستهلك.

أما النفقات التحويلات الاقتصادية فيقصد بها الاعانات التي تمنح لبعض المشروعات أو لبعض فروع الانتاج بغرض خفض أثمانها رغبة في رفع الاستهلاك أو رغبة في رفع معدلات أرباحها او زيادة حجم انتاجها.

الفرع الرابع: النفقات العامة من حيث شموليتها

يمكن تقسيمها إلى ما يلي:[1]

أولا: النفقات الوطنية (المركزية)

هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع الوطني القضاء و الأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

ثانيا: النفقات المحلية (الإقليمية)

فهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الاقليم أو المدينة.

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ، ص 92 .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة و اهم مصدر للطاقة، و أدت مميزات السلعة النفطية و اهميتها الاقتصادية و السياسية و الطاقوية إلى أن تكون اسعار النفط هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى.
- هناك عدة أنواع لأسعار النفط تختلف هذه الانواع و تتعدد تبعا لاختلاف المعيار المكاني و الزماني و السلعي.
- ترجع التقلبات اليومية المسجلة في أسعار النفط الى مجموعة من العوامل المؤثرة في جانبي العرض و الطلب مثل الاحتياجات و أسعار السلع البديلة اضافة الى التغيرات المناخية و السياسيات المتبعة ....الخ.
- تلجأ الدولة للإنفاق العام بواسطة اداراتها و مؤسساتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.
- و تعد النفقات العامة من اهم وسائل السياسة المالية المستخدمة للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي و النفقات العامة للجزائر

تمهيد :

إن لتطور أسعار النفط أثر كبير على النفقات العامة، و في حالة التقلبات التي تسود أسعار النفط تتأثر النفقات العامة بشكل كبير.

ويعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع النفط في تمويل البرامج الاستثمارية و كل نفقات الدولة مبنية على مدى تأثر الإيرادات الكلية المتأتية من قطاع النفط بحركة أسعار النفط ، فكل ارتفاع او انخفاض في سعر النفط يؤثر على ميزانية الدولة و هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري خاضعا لتأثير العوامل الخارجية المتمثل في سعر النفط في السوق العالمية.

وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة في الجزائر.

المبحث الثالث: انعكاسات و تحديات أسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة و الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة.

المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سنحاول أن نتطرق في هذا المبحث إلى مدى تأثير تغيرات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي للجزائر.

المطلب الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية خلال الفترة (2001-2016).

إن التطورات التي شهدتها مستويات أسعار النفط خلال هذه الفترة مس جميع انواع النفوط العالمية.

الفرع الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام خلال الفترة (2001-2016): عرفت مستويات أسعار النفط تطورات كبيرة يمكن ايجازها في ما يلي:

أولا: تغيرات أسعار النفط الخام خلال الفترة (2001-2008): تمثلت هذه التغيرات في الآتي:

الجدول رقم (04): تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2001-2008).

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنوات / النفوط العالمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سلة خامات الاوبك منها	/	/	/	36.1	50.6	61.1	69.1	94.4
خليط الصحراء الجزائري	23.1	24.4	28.1	36.1	65.1	66.1	74.7	98.9
الخام السعودي	23.1	24.3	27.7	24.5	50.2	61.1	68.7	95.2
الخام الاماراتي	24	24.9	28.3	36.7	54.1	66.1	72.9	99
الخام الكويتي	21.4	23.6	26.9	34.1	46.8	58.9	66.4	91.2
السدرة الليبي	24.7	24.6	28.2	36.6	63.3	63.4	71.4	96.7
البحري القطري	23.2	24	27.1	34	53.2	62.6	69.3	94.9
البصرة العراقي	20	22.5	26.6	34.6	48.3	58	66.4	92.1

خامات اخرى							
دبي	/	/	/	/	/	/	93.8
خام برنت	/	/	/	38.3	54.6	65.2	72.4	97.4
خام غرب تكساس	/	/	/	41.5	56.6	66.1	72.3	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على :- منظمة الأوابك ، تقرير الامين العام السنوي 2010،2011،2012.

- مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 136 ، المجلد السابع و الثلاثون ،2011، ص 112.

تظهر معطيات الجدول ما يلي:

1- شهدت الفترة من 2001 إلى 2005 ارتفاعا مستمرا في مستويات أسعار النفط ليسجل خليط الصحراء أعلى سعر ببلوغه نحو 65.1 دولار للبرميل.

2- استمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع لسنة 2006 هذا الارتفاع مس جميع الدول، حيث وصل سعر سلة خامات اوبك 61.1 دولار للبرميل، و خام برنت إلى 65.2 دولار للبرميل، و خام غرب تكساس 66.1 دولار للبرميل.

3- تواصل أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال سنة 2007 و مس هذا الارتفاع كافة الأنواع، لتتصدر الجزائر قائمة الأسعار ب 74.7 دولار للبرميل تليها باقي الدول الأخرى.

4- في سنة 2008 وصل سعر سلة خامات اوبك إلى 94.4 دولار للبرميل، و سعر خام برنت إلى 97.4 دولار للبرميل، و سعر خام غرب تكساس 100 دولار للبرميل، في حين تجاوز كل من الخام الجزائري و السعودي و الكويتي و السدرة الليبي و البحري القطري و البصرة العرقي و الامارات عتبة 90 دولار للبرميل.

ثانيا: تغيرات اسعار النفط الخام للفترة (2009-2016).

عرفت الأسعار خلال هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم (05): أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2009–2016).

(الوحدة : دولار للبرميل)

السنوات / النفوط العالمية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سلة خامات الاوبك منها	61	77.4	107.5	109.5	108.9	96.29	49.49	40.76
خليط الصحراء الجزائري	62.4	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28
الخام السعودي	60.9	77.82	107.82	110.22	106.53	97.18	49.85	40.96
الخام الاماراتي	63.8	79.9	109.8	111.8	108.3	99.45	53.87	44.83
الخام الكويتي	60.7	76.32	105.63	108.93	105.04	95.32	48.13	39.30
السدرة الليبي	61.5	79.13	111.90	111.86	108.51	98.51	51.38	42.69
البحري القطري	62.4	78.18	106.53	109.26	105.32	96.39	50.71	41.43
البصرة العراقي		76.8	106.2	108	103.7	94.45	47.87	39.53
خامات أخرى								
دبي	61.8	78.1	106.2	109.1	105.5	96.71	50.94	41.39
خام برنت	61.7	79.6	111.3	111.9	108.7	99.08	52.41	43.76
خام غرب تكساس	61.9	79.4	94.9	94.7	97.7	93.26	48.73	43.27

المصدر: اعداد الطالبتين بناءا على –منظمة الأوابك، تقرير الامين العام السنوي لسنوات 2012–2013–2014–2015–2016.

–مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 136، المجلد السابع و الثلاثون، 2011،ص 112.

تظهر معطيات الجدول ما يلي:

1–شهدت سنة 2009 انخفاضا في مستويات أسعار النفط الخام و ذلك جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث تراوحت أسعاره بين 60 و 62 دولار للبرميل حيث سجل خام خليط صحراء الجزائر و الخام القطري 62.4 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له و الخام الكويتي أقل سعر بمبلغ 60.7 دولار للبرميل.

2–شهدت سنة 2010 عودة ارتفاع أسعار النفط ليصل سعر سلة خامات اوبك إلى 77.4 دولار للبرميل، حيث بلغ خام الجزائر 80.35 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له و الخام الكويتي أقل سعر بمبلغ 76.32 دولار للبرميل، خام برنت 79.6 دولار للبرميل، و خام غرب تكساس 79.4 دولار للبرميل.

3–شهدت سنة 2011 ارتفاعا للأسعار، ليفوق سقف 100 دولار للبرميل ماعدا خام غرب تكساس الذي بلغ نحو 94.6 دولار للبرميل.

4–استمرار الارتفاع في أسعار سلة خامات اوبك و خام برنت ليصل إلى 109.5 دولار للبرميل و 111.9 دولار للبرميل على التوالي سنة 2012، بينما انخفض بشكل طفيف جدا سعر خام غرب تكساس و الخام الجزائري و الخام الليبي ليصل إلى 94.7 دولار للبرميل و 111.49 دولار للبرميل و 111.86 دولار للبرميل على التوالي.

5–خلال سنة 2013 شهدت أسعار النفط الخام انخفاضا بينما ارتفع سعر خام غرب تكساس الى97.5 دولار للبرميل في نفس السنة.

6–انخفضت أسعار النفط العالمية سنة 2014 لتصل سلة خامات اوبك 96.29 دولار للبرميل و الخام الجزائري 99.68 دولار للبرميل و الخام السعودي 97.18 دولار للبرميل و الخام الكويتي 95.32 دولار للبرميل، و الخام الليبي 98.51 دولار للبرميل و الخام القطري 96.39

دولار للبرميل و 94.45 دولار للبرميل للبصرة العراقي، أما خام برنت 99.08 دولار للبرميل، و خام غرب تكساس 93.26 دولار للبرميل.

7-في سنة 2015 شهدت أسعار النفط انخفاض شديد لتصل سنة 2016 إلى أدنى مستوياتها.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.

يعتمد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية، لذا فهي تتأثر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

مرت تطورات سعر النفط الجزائري خلال الفترة (2001-2016) بالعديد من المراحل.

أولا: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2001-2008).

عرفت هذه المرحلة المسار التالي:

الجدول رقم (06): تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2001-2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)	23.1	24.4	28.1	36.1	65.1	66.1	74.7	98.9
نسبة تطور اسعار النفط الجزائري (%)	2.21	5.62	15.16	28.46	80.33	1.53	13.01	32.39

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على:-منظمة الأوابك، تقرير الامين العام السنوي 2010-2011-2012.

-مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 139، المجلد السابع و الثلاثون، 2011، ص 112.

تشير بيانات الجدول إلى:

1–شهد سعر النفط الخام لسنة 2001 ارتفاع إلى ما قيمته 23.1 دولار للبرميل بنسبة تطور بلغت 2.21%.

2–استمر سعر النفط الخام في الارتفاع سنة 2002 ليسجل 24.4 دولار للبرميل بنسبة تطور 5.62%.

3–خلال سنة 2003 ارتفع سعر النفط الخام إلى 28.1 دولار للبرميل بنسبة تطور بلغت نحو 15.16%.

4–و في سنة 2004 استمر سعر النفط الخام ارتفاعه ليبلغ 36.1 دولار للبرميل بزيادة قدرها 28.46%.

5–سجل سعر النفط الخام لسنة 2005 مبلغ 65.1 دولار للبرميل بزيادة قدرها 80.33%.

6–ارتفع سعر النفط الخام سنة 2006 إلى 66.1 دولار للبرميل بنسبة تطور 1.53%.

7–ارتفع سعر النفط الخام لسنة 2007 ليسجل 74.7 دولار للبرميل بنسبة تطور 13.01%.

8–واصل سعر النفط الخام ارتفاعه ليسجل مبلغ 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 بنسبة 32.39% و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الطلب عليه اضافة إلى الموقع الجيد للجزائر الذي يعطيها أفضلية بسبب قربها من الأسواق الأوروبية بالمقارنة مع دول الخليج.

ثانيا: تطور أسعار النفط الجزائري في الفترة (2009–2016).

تتميز المرحلة بالاتي:

الجدول رقم (07): تطور اسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اسعار النفط الجزائري (دولار/ برميل)	62.4	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28
نسبة تطور اسعار النفط الجزائري (%)	-36.90	28.76	40.53	-1.26	-1.89	-8.86	-4.74	-16.92

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على:-منظمة الأوابك، تقرير الامين العام السنوي لسنوات 2013-2014.

-منظمة الأوابك، تقرير الاحصائي السنوي لسنوات 2014-2015-2016-2017.

تشير بيانات الجدول إلى:

1-شهد سعر النفط الخام خلال سنة 2009 انخفاض بمبلغ 62.4 دولار للبرميل و بنسبة (36.90-)% و ذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها أثر واضح على سوق النفط من خلال انخفاض أسعار النفط.

2- شهد عام 2010 تحسن ملحوظ في سعر النفط الخام حيث ارتفع إلى ما قيمته 80.35 دولار للبرميل و بنسبة 28.76%و ذلك نتيجة استرداد الاقتصاد العالمي لعافيته.

3-تواصل ارتفاع سعر النفط سنة 2011 بنسبة بلغت نحو 40.4% بمبلغ 112.92 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له منذ سنة 2001.

4– بداية تراجع سعر النفط الخام سنة 2012 إلى 111.49 دولار للبرميل بنسبة (1.26–) %

5–انخفاض السعر سنة 2013 حيث بلغ 109.38 دولار للبرميل بنسبة (1.89–)%.

6– سجل السعر لسنة 2014 انخفاضا ليصل إلى 99.68 دولار للبرميل بنسبة (8.86 –) %

7– تسجيل انخفاض حاد في السعر بنسبة (47.01–)% خلال سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة ليسجل نحو 52.79 دولار للبرميل.

8– استمرار انخفاض السعر إلى ما قيمته 44.28 دولار للبرميل بنسبة تطور (16.12–)%و ذلك نتيجة انخفاض الأسعار في الاسواق العالمية.

والشكل الموالي يوضح تطور اسعار النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2001–2016:

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط الجزائري للفترة (2001–2016).

(الوحدة: دولار/برميل)

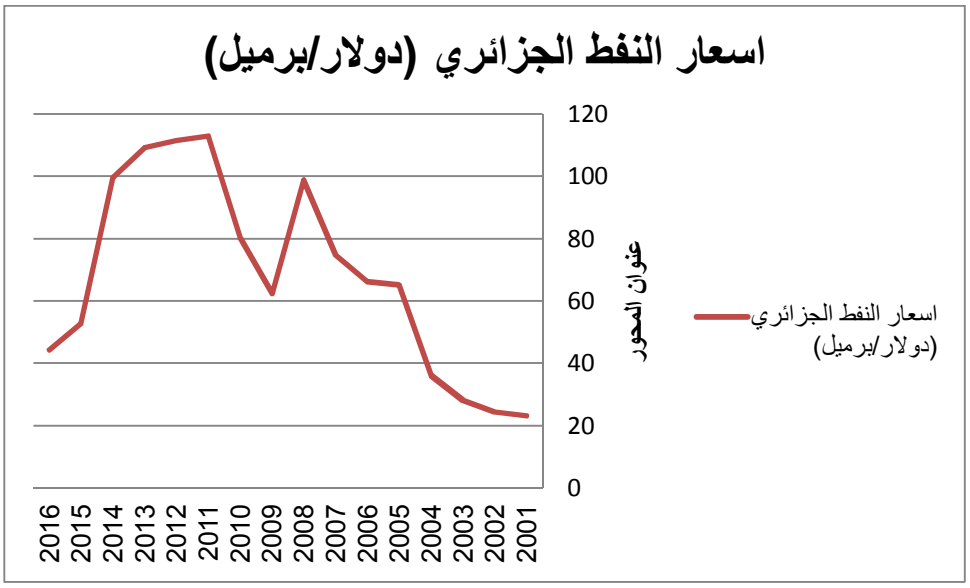

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (6) و (7).

يبين الشكل اعلاه تقلبات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة محل الدراسة حيث سجلت الأسعار ارتفاعا متواصلا ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2008 لتشهد تراجعا سنة 2009 و ذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية الذي كان لها أثر واضح على سوق النفط من خلال انخفاض أسعار النفط غير ان السعر قد وصل إلى أعلى مستوياته خلال السنوات 2010 و 2012 ليعاود الانخفاض إلى أقل مستوى سنة 2016 وذلك نتيجة انخفاض الطلب عليه في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

تجسدت آثار تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائر خلال الفترة 2001–2016 في ما يلي:

أولا: تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (2001–2008):تمثل التطور في:

الجدول رقم (08): معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (2001–2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الاجمالي(مليار/د ينار)	4227.1	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	8514.8	9408.3	11043.7
معدل نمو النتائج المحلي الاجمالي (%)	3.3	7	16.1	17.1	23	12.6	10.5	18.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: rapport annuel de la banque d'Algérie 2008–2010–2011–2012

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1–في سنة 2001 سجل الناتج المحلي الاجمالي نمو بلغت قيمته بالأسعار الجارية 4227.1 مليار دينار اي بمعدل نمو 3.3 %.

2–في سنة 2002 زادت قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ 4522.8 مليار دينار أي بمعدل 7%.

3–واصل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه سنة 2003 لتصل قيمته إلى 5247.5 مليار دينار أي بمعدل 16.1 %.

4–خلال سنة 2004 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 17.1% حيث وصلت قيمته إلى 6150.4 مليار دينار.

5–في سنة 2005 سجل الناتج المحلي الاجمالي نمو بلغت قيمته بالأسعار الجارية 7563.6 مليار دينار أي بمعدل نمو 23%.

6–في سنة 2006 سجل الاثر الايجابي لارتفاع اسعار النفط الجزائري والتي بلغت 66.1 دولار للبرميل ما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للجزائر إلى 8514.8 مليار دينار بمعدل نمو بلغ 12.6%.

7–في سنة 2007 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل مبلغ 9408.3 مليار دينار محققا معدل نمو 10.5% و ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و زيادة عائدات النفط.

8–سنة 2008 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للجزائر إلى 11043.7 مليار دينار مسجلا معدل نمو بلغ 18.1% و جاء ذلك للارتفاع المسجل في اسعار النفط و الذي انعكس بدوره على قيمة و حجم العائدات النفطية.

ثانيا: تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (2009–2016).

تمثل التطور في:

الجدول رقم (09) : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (2009–2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي(مليار/د ينار)	9968	11991.6	14588.6	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8
معدل نمو النتائج المحلي الاجمالي (%)	–9.7	20.3	21.7	11.1	2.7	3.5	–3.1	4.2

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على2013– 2015–2016،Les rapports annuel de la banque d'Algérie

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1–في سنة 2009 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ معدل النمو بالأسعار الجارية (9.7–)% وتراجعت قيمة ناتجها المحلي الاجمالي إلى 9968 مليار دينار و ذلك نتيجة انخفاض قيمة العائدات النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية.

2– في سنة 2010 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ 11991.6 مليار دينار بمعدل نمو بلغ 20.3% وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

3–خلال سنة 2011 عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة إذ بلغت 112.92 دولار للبرميل إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية بلغت 21.7% بناتج محلي إجمالي بلغ 14588.6 مليار دينار.

4–في سنة 2012 تراجعت معدلات النمو المسجلة سابقا نتيجة تراجع أسعار النفط حيث بلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية 16209.6 مليار دينار أي بمعدل نمو بلغ 11.1%.

5-في سنة 2013 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر إلى 2.7% و وصلت قيمته إلى 16643.9 مليار دينار و ذلك بسبب تراجع أسعار النفط.

6- استمرار تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية سنة 2014 إلى 3.5% و وصلت قيمته إلى 17205.1 مليار دينار.

7-في سنة 2015 بلغ الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بالأسعار الجارية 16799.2 مليار دينار أي بنسبة تراجع بلغت (3.1-) % نتيجة انخفاض العائدات النفطية.

8-في سنة 2016 سجل الناتج المحلي الاجمالي نمو حيث وصلت نسبته إلى 4.2% بناتج بلغ نحو 17406.8مليار دينار.

والشكل الموالي يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016:

الشكل رقم (02) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001-2016).

(الوحدة:%)

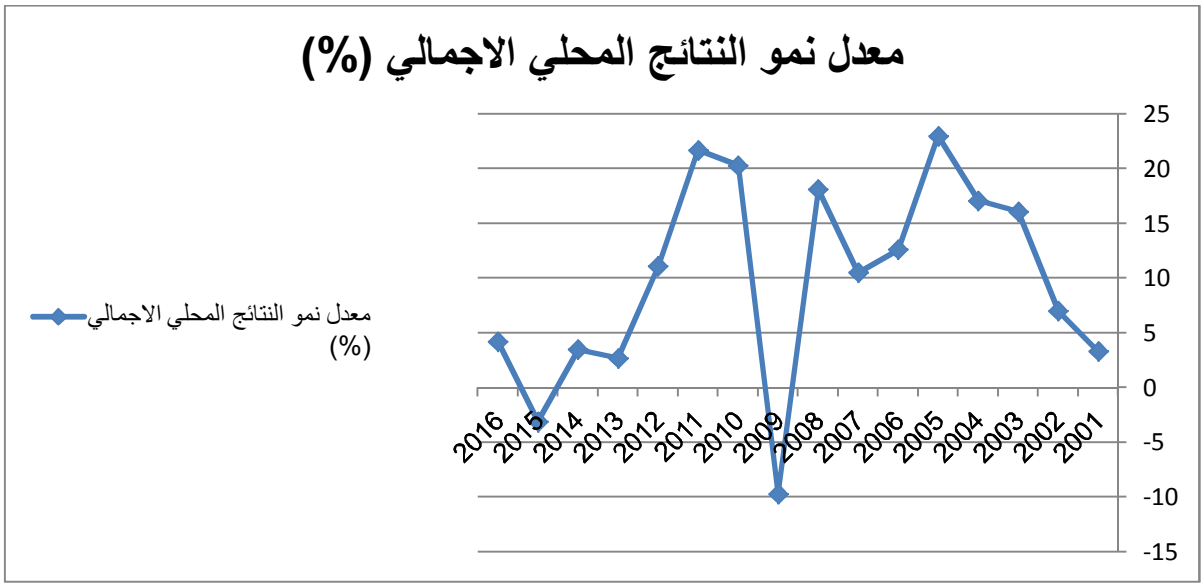

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8) و (9) .

يبين الشكل اعلاه تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة محل الدراسة حيث سجلت الفترة من 2001 إلى غاية 2008 معدلات نمو ايجابية للناتج المحلي الإجمالي و ذلك نتيجة للارتفاع المسجل في أسعار النفط، إلا أنه مع بداية سنة 2009 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة انخفاض قيمة العائدات النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية، لكن بعد عودة الاستقرار الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2010 إلى غاية 2014 و كذلك عودة العائدات النفطية للارتفاع و عاود الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر ليرتفع مسجلا بذلك معدلات نمو ايجابية، ثم عاود معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضه سنة 2015 ليرتفع من جديد سنة 2016.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر.

تتأثر النفقات العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط سواء عند الانخفاض أو الارتفاع.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

عرفت النفقات العامة الإجمالية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2016 العديد من التطورات.

الفرع الأول: تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2001-2008).

عرفت التطورات الطارئة على النفقات العامة خلال الفترة (2001-2008) الوضعية التالية:

الجدول رقم (10): تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر في الفترة (2001-2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي النفقات(مليار/دينار)	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2453	3108.5	4191
نسبة تطور اجمالي النفقات العامة (%)	12.12	17.38	9	11.92	8.46	19.54	26.72	34.82

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :les rapports annuel de la banque d'Algérie 2008-2010-2011-2012

تشير بيانات الجدول إلى:

1-سجل إجمالي النفقات العامة في الجزائر لسنة 2001 نحو 1321 مليار دينار و بنسبة تطور بلغت 12.12%.

2-ارتفاع إجمالي النفقات العامة لسنة 2002 ليسجل نحو 1550.6 مليار دينار و بنسبة تطور بلغت 17.38 %.

3-استمرار ارتفاع إجمالي النفقات العامة لسنة 2003 نحو 1690.2 مليار دينار و بنسبة تطور بلغت 9 %.

4-وصل إجمالي النفقات العامة لسنة 2004 إلى ما قيمته 1891.8 مليار دينار ليسجل نسبة تطور بلغت 11.92%.

5-ارتفاع إجمالي النفقات العامة و بصورة كبيرة ليبلغ نحو 2052 مليار دينار في سنة 2005، و بنسبة تطور بلغت 8.46%.

6-ارتفاع النفقات العامة بنحو 19.54% سنة 2006 لتبلغ 2463 مليار دينار و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

7-استمرار ارتفاع إجمالي النفقات العامة لسنة 2007 نحو 3108.5 مليار دينار و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بصورة تدريجية.

8-واصل إجمالي النفقات العامة لسنة 2008 الارتفاع ليسجل نحو 4191 مليار دينار حيث تصاعد مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام التي بلغت 98.9 دولار للبرميل.

الفرع الثاني : تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2009-2016).

عرفت تطورات النفقات العامة خلال الفترة (2009-2016) المسار التالي:

الجدول رقم (11):تطور النفقات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي النفقات(مليار/دينار)	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6
نسبة تطور اجمالي النفقات العامة (%)	1.31	5.19	31.04	20.57	14.64-	16.12	9.44	3.56-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على les rapports annuel de la banque d'Algérie 2013-2015-2016

تشير بيانات الجدول إلى:

1–سجل إجمالي النفقات العامة لسنة 2009 ارتفاعا بنحو 4246.3 مليار دينار غير أنه تراجع في نسبة نموه إلى (1.31%) مقارنة بالسنة السابقة بعد تراجع أسعار النفط الخام في الجزائر و التي بلغت 62.4 دولار للبرميل بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

2–عاود إجمالي النفقات العامة الارتفاع سنة 2010 ليسجل 4466.9 مليار دينار بنسبة تطور (5.19%) عند سعر نفط 80.35 دولار للبرميل.

3–شهدت النفقات العامة لسنة 2011 ارتفاعا بقيمة 5853.6 مليار دينار و بنسبة تطور بلغت (31.04%) نتيجة و صول أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها مسجلة بذلك نحو 112.92 دولار للبرميل.

4–شهد إجمالي النفقات العامة لسنة 2012 ارتفاعا بنحو 7058.1 مليار دينار بنسبة (20.57%) نتيجة أسعار النفط المرتفعة.

5–سجل سنة 2013 تراجعا كبير في النفقات العامة بنحو (14.64–)% لتبلغ نحو 6024.1 مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط.

6–سجلت النفقات العامة لسنة 2014 ارتفاع نحو 6995.7 مليار دينار بنسبة (16.12%).

7–انخفاض النفقات العامة بنحو (9.44%) لتبلغ حصيلتها نحو 7656.3 مليار دينار سنة 2015 نتيجة تراجع سعر النفط الخام إلى ما قيمته 52.79 دولار للبرميل.

8–تواصل انخفاض النفقات العامة إلى 7383.6 مليار دينار و نسبة تطور قدرها (3.56–)% سنة 2016 جراء انخفاض سعر النفط الخام إلى اقل مستوياته حيث بلغ 44.28 دولار للبرميل خلال فترة الدراسة.

و الشكل الموالي يوضح تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 2001 –2016:

الشكل رقم (03):تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر(2001–2016).

(الوحدة: مليار/ دينار)

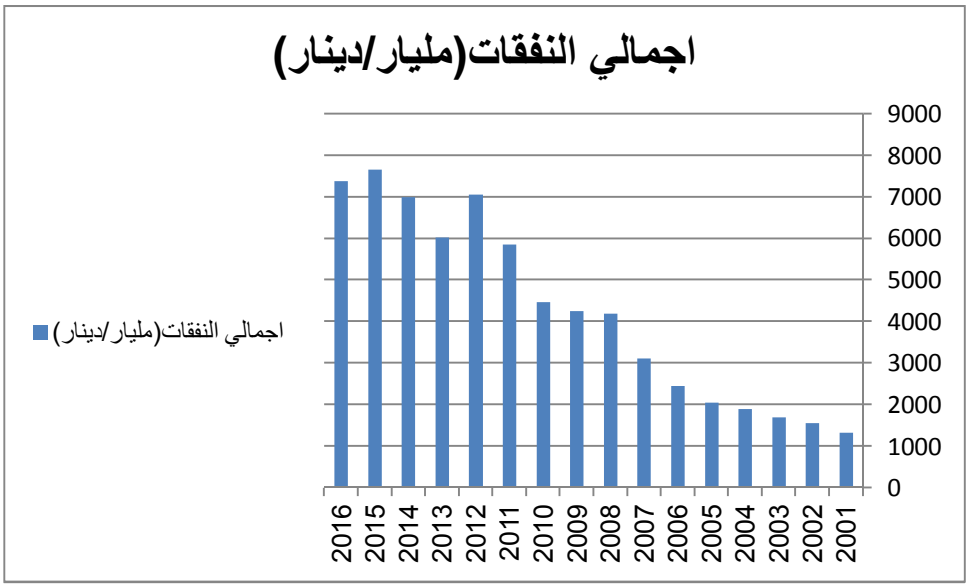

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) و (11).

يوضح الشكل أعلاه التطورات التي مست النفقات العامة من ارتفاع و انخفاض طيلة فترة الدراسة، حيث تراجعت نسبة التطور في كل من سنتي 2013 و 2016 حيث سجلت نسب متدنية جدا و ذلك نتيجة تراجع أ سعار النفط في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: التطور السنوي لهيكل النفقات العامة في الجزائر في الفترة(2001–2016).

إن التطورات التي عرفتها النفقات العامة للجزائر مست البنود المختلفة المشكلة لعناصر هذه النفقات.

الفرع الأول: تطور النفقات الجارية.

عرفت تطورات النفقات الجارية خلال الفترة (2001–2016) الوضعية التالية:

أولا : تطور النفقات الجارية للجزائر في الفترة (2001–2008) تمثلت في الآتي:

الجدول رقم (12): تطور النفقات الجارية في الجزائر من الفترة (2001–2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات الجارية (مليار دينار)	963.6	1097.7	1119.8	1251.1	1245.1	1437.9	1673.9	2217.7
نفقات المستخدمين	436.3	503.3	547.1	391.4	418.5	447.8	616.2	838.7
منح المجاهدين	57.7	54.4	73.8	69.2	79.8	92.5	101.6	.103
مواد و لوازم	45.3	68.5	58.8	71.7	76	95.7	93.8	111.7
تحويلات جارية	276.8	334.3	326.1	633.6	597.6	733.3	781.8	1102.9
فوائد الدين العام	147.5	137.2	114	85.2	73.2	68.6	80.5	61.4
نسبة تطور النفقات الجارية (%)	/	13.91	2.01	11.72	–0.47	15.48	16.41	56.38

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على 2008-2010-2011-2012 les rapports annuel de la banque d'Algérie

تظهر بيانات الجدول ما يلي:

1-بلغت النفقات الجارية 963.6 مليار دينار بنهاية سنة 2001.

2-ارتفعت سنة 2002 ليبلغ حجمها نحو 1097.7 مليار دينار بنسبة تطور 13.91%.

3-ارتفاع الحصيلة سنة 2003 لتبلغ نحو 1119.8 مليار دينار بنسبة تطور 2.01%.

4-تواصل ارتفاع النفقات الجارية بنحو 11.72% لتبلغ 1245.1 مليار دينار في سنة 2004.

5-تسجيل انخفاض في الحصيلة ب0.47-% لتبلغ 1245.1 مليار دينار في سنة2005.

6-تطورت النفقات بمستوى قياسي بنحو 15.48% لتبلغ حصيلتها 1437.9 مليار دينار سنة 2006.

7-سجل سنة 2007 ارتفاع بنحو 16.41% لتبلغ الحصيلة 1673.9 مليار دينار و كان هذا التطور مصاحب لارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية.

8-تواصل ارتفاع النفقات سنة 2008 بنسبة 56.38% حيث بلغت 2217.7 مليار دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق.

ثانيا: تطور النفقات الجارية للجزائر خلال الفترة (2009-2016).

عرفت هذه الفترة الآتي:

الجدول رقم (13): تطور النفقات الجارية في الجزائر في الفترة (2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات الجارية (مليار دينار)	2300	2659	3879.2	4782.6	4131.5	4494.3	4617.0	4591.4
نفقات المستخدمين	910	1212.6	1774.7	2170.9	1855.3	2007.2	2170.9	2279.5
منح المجاهدين	130.7	151.3	163.2	185.3	226.5	218.4	223	198
مواد و لوازم	112.5	121.7	129.7	135.2	149.1	161.9	179.7	137.8

تحويلات جارية	1108.5	1140.2	1773.9	2431.7	1856.4	2069.0	2000.8	1929.3
فوائد الدين العام	37.4	33.2	37.7	42	44.2	37.8	42.6	46.8
نسبة تطور النفقات الجاري%	3.71	15.60	45.88	23.28	−13.61	8.78	2.73	−0.55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علة 2016−2015−2013 les rapports annuel de la banque d'Algérie

تظهر بيانات الجدول ما يلي:

1−تسجيل انخفاض كبير في النفقات الجارية سنة 2009 بنسبة تراجع بلغت (3.71%) لتبلغ حصيلتها 2300 مليار دينار نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية.

2−ارتفاع النفقات الجارية بداية من سنة 2010 ليبلغ حجمها نحو 2659 مليار دينار بنسبة تطور بلغت (15.60%).

3−ارتفاع النفقات الجارية بنهاية سنة 2011 ليبلغ حجمها 3879.2 مليار دينار و بنسبة تطور قدرها (45.88%).

4−استمرار ارتفاع النفقات الجارية ليبلغ حجمها 4782.6 مليار دينار و بنسبة (23.28%) بنهاية سنة 2012 حيث تم تسجيل ارتفاعا في أسعار النفط الخام خلال هذه السنة.

5−تراجع النفقات الجارية بنسبة (13.61−)% لتبلغ حصيلتها 4131.5 مليار دينار بنهاية سنة 2013 حيث كانت بداية انخفاض أسعار النفط الخام.

6−سجل ارتفاع بنحو (8.78%) لتبلغ قيمتها 4494.3 مليار دينار في سنة 2014.

7 −انخفاض النفقات بنحو (2.73%) لتبلغ حصيلتها 4617 مليار دينار سنة 2015.

8-استمرار انخفاض النفقات بشكل كبير ليبلغ حجمها 4591.4 مليار دينار و بنسبة تطور قدرها (0.55-)و السبب الرئيسي وراء هذه التقلبات في النفقات الجارية هو التقلبات الشديدة في أسعار النفط الخام.

و الشكل الموالي يوضح تطور النفقات الجارية في الجزائر خلال الفترة(2001-2016).

الشكل رقم (04): تطور النفقات الجارية في الجزائر (2001-2016).

(الوحدة : مليار دينار)

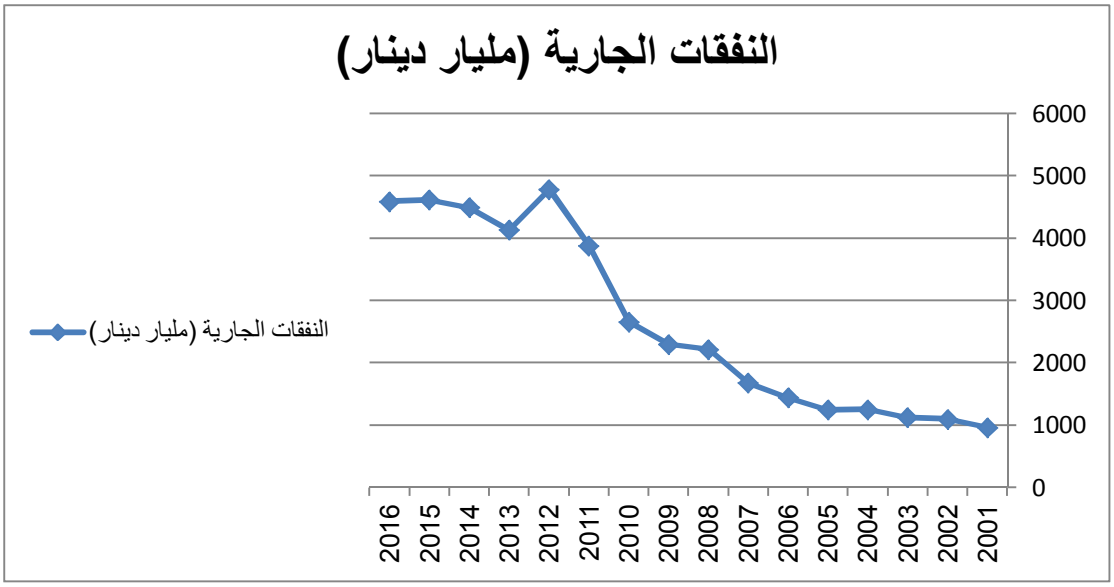

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12) و (13) .

يوضح الشكل البياني التطور الحاصل في النفقات الجارية خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2008 ارتفاع نسبتها بلغت في مجملها 56.38% و هي أكبر نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد سجلت انخفاض في نسبتها ب(13.61-)% و هي أضعف نسبة مسجلة خلال هذه الفترة، يعود هذا التغير في النفقات إلى التقلب في أسعار النفط.

الفرع الثاني: تطور النفقات الرأسمالية.

عرفت النفقات الرأسمالية للجزائر خلال الفترة (2001–2016) التطورات التالية:

أولا: تطور النفقات الرأسمالية للجزائر في الفترة (2001–2008): تمثلت هذه التطورات في الآتي:

الجدول رقم (14): تطو النفقات الرأسمالية في الفترة (2001–2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات الرأسمالية(مليار /دينار)	357.4	452.9	570.4	640.7	806.9	1015.1	1434.6	1973.3
نسبة تطور النفقات الرأسمالية (%)	11.02	26.72	25.94	12.32	25.94	25.80	41.32	37.55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 2012–2011–2010–2008 les rapports annuel de la banque d'Algérie

تبرز بيانات الجدول ما يلي:

1–عرفت النفقات الرأسمالية تطورا بنحو 11.02% لتبلغ حوالي 357.4 مليار دينار بنهاية سنة 2001.

2–تسجيل ارتفاع في النفقات سنة 2002 بنحو 26.72% لتبلغ نحو 452.9 مليار دينار.

3–انخفاض النفقات الرأسمالية بنحو 25.94% لتبلغ نحو 570.4 مليار دينار و ذلك نهاية سنة 2003.

4–استمرار انخفاض النفقات بنسبة (12.32%) لتبلغ 640.7 مليار دينار بنهاية سنة 2004.

5–تطور النفقات الرأسمالية بشكل ملحوظ بنحو 25.94% لتبلغ حصيلتها 806.9 مليار دينار خلال سنة 2005.

6–تسجيل انخفاض في قيمة الحصيلة ب 25.80% لتبلغ حصيلتها 1015.1 مليار دينار خلال سنة 2006.

7–ارتفعت سنة 2007 لتبلغ حجمها نحو 1434.6 مليار دينار بنسبة تطور 41.32%.

8–تواصل ارتفاع النفقات الرأسمالية سنة 2008 لتبلغ نحو 1973.3 مليار دينار بنسبة تطور بلغت 37.55%.

ثانيا: تطور النفقات الرأسمالية للجزائر في الفترة (2009–2016).

شهدت هذه الفترة التطورات التالية:

الجدول رقم (15): تطور النفقات الرأسمالية في الفترة (2009–2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات الرأسمالية(مليار /دينار)	1946.6	1807.9	1974.4	2275.5	1892.6	2501.4	3039.3	2792.2
نسبة تطور النفقات (%)	–1.36	–7.11	9.20	15.25	–16.82	32.16	21.50	–8.13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على les rapports annuel de la banque d'Algérie 2013–2015–2016

تبرز بيانات الجدول ما يلي:

1–تسجيل انخفاض كبير في النفقات الرأسمالية سنة 2009 بنسبة تراجع بلغت (1.36–)%لتبلغ حصيلتها نحو 1946.3 مليار دينار نتيجة انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة المالية.

2–استمرار انخفاض النفقات الرأسمالية ليبلغ حجمها نحو 1807.9 مليار دينار و بنسبة (7.11–)% سنة 2010.

3–ارتفعت النفقات الرأسمالية من جديد بنسبة (9.20%) لتبلغ نحو 1974.4 مليار دينار خلال سنة 2011.

4–تواصل ارتفاع النفقات الرأسمالية سنة 2012 بنسبة (15.25%) حيث بلغت 2275.5 مليار دينار.

5–تراجع كبير في النفقات الرأسمالية بنحو (16.82–)% لتبلغ حصيلتها 1892.6 مليار دينار سنة 2013 حيث تم تسجيل انخفاض في سعار النفط الخام خلال هذه السنة.

6–شهدت النفقات الرأسمالية لسنة 2014 ارتفاعا بنحو 2501.4 مليار دينار و بنسبة (32.16%).

7–ارتفاع النفقات الرأسمالية بنهاية سنة 2015 ليبلغ حجمها 3039.3 مليار دينار و نسبة تطور قدرها (21.50%).

8–انخفاض النفقات الرأسمالية ليبلغ حجمها نحو 2792.2 مليار دينار و بنسب(8.13–)% سنة 2016 و ذلك نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

والشكل الموالي يوضح تطور النفقات الرأسمالية في الجزائر خلال الفترة 2001–2016:

الشكل رقم (05): تطور النفقات الرأسمالية في الجزائر (2001-2016).

(الوحدة :مليار دينار)

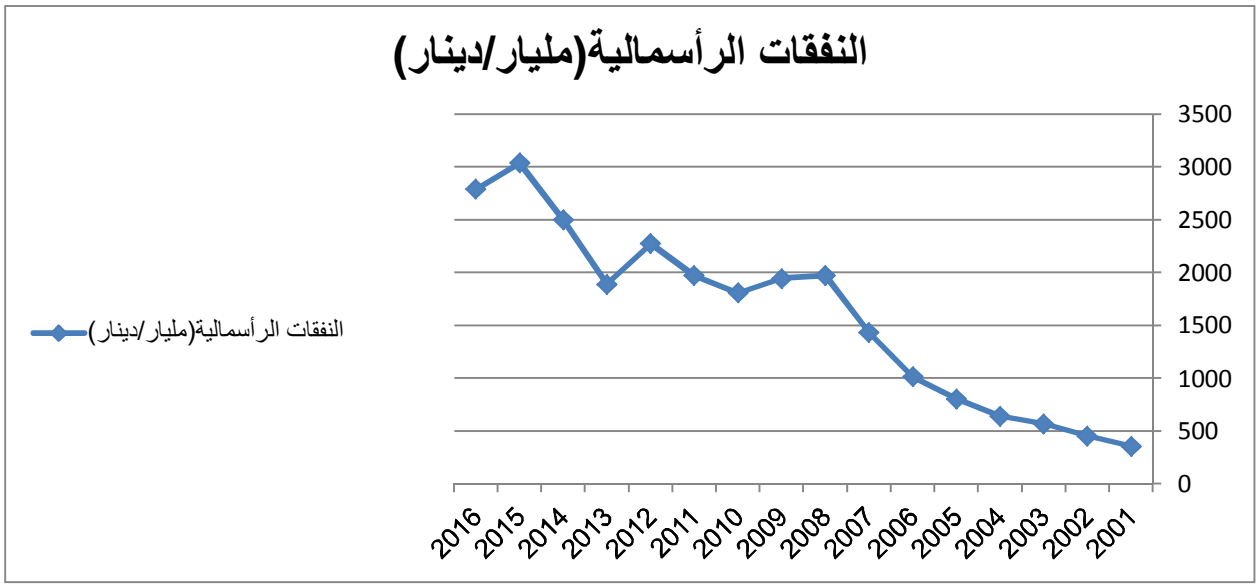

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14) و (15) .

يوضح الشكل تقلبات النفقات الرأسمالية حيث ترتبط تغيرات النفقات الرأسمالية ارتباطا كبيرا بالاتجاه العام سجلت سنة 2015 نسبة تطور بلغت نحو 21.50% بأكبر مبلغ قدر ب 3039.3 مليار دينار خلال الفترة 2001-2016.

المبحث الثالث: انعكاسات و تحديات أسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة و الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

يتجسد أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الايرادات العامة في الفترة (2001–2016) في ما يلي:

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الفترة (2001–2008):

تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط خلال هذه الفترة و أثرت على الايرادات العامة في الآتي:

الجدول رقم (16):تطور الإيرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2001–2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي الايرادات(مليار/دينار)	1578.1	1603.2	1966.6	2223.2	3076.9	3639.5	3687.7	5190.4
نسبة تطور اجمالي الايرادات العامة (%)	0.98	1.59	22.66	13.04	38.39	18.28	1.32	40.74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 2012–2011–2010–2008 les rapports annuel de la banque d'Algérie

تشير بيانات الجدول إلى:

1–بلغ إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر حوالي 1578.1 مليار دينار في سنة 2001 أي بتطور 0.98%.

2–ارتفع إجمالي الإيرادات العامة إلى بنحو 1603.2 خلال سنة 2002، بمعدل تطور بلغ 1.59%.

3–تواصل ارتفاع الايرادات العامة الاجمالية بنحو 22.66% خلال سنة 2003 ليبلغ 1966.6 مليار دينار.

4–استمرار ارتفاع الايرادات العامة لتبلغ نحو 2223.2 مليار دينار نهاية سنة 2004 بنسبة تطور 13.04%.

5– ارتفاع إجمالي الايرادات العامة بصورة كبيرة ليبلغ نحو 3076.9 مليار دينار في نهاية سنة 2005 و بنسبة تطور بلغت 38.39%.

6– بلغ إجمالي الايرادات العامة الى نحو 3639.5 مليار دينار سنة 2006 أي بنسبة تطور 18.28%.

7–ارتفاع الايرادات العامة لتبلغ نحو 3687.7 مليار دينار نهاية سنة 2007 بنسبة تطور نحو 1.32%.

8–نما إجمالي الايرادات العامة للجزائر الى نحو 5190.4 مليار دينار سنة 2008 اي بارتفاع بلغت نسبته نحو 40.74% متجاوزا المعدل المسجل في السنة السابقة و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الايرادات العامة في الفترة(2009–2016):تمثلت التقلبات التي مست اسعار النفط و اثرت على الايرادات العامة في الآتي:

الجدول رقم (17): تطور الايرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2009–2016)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الايرادات(مليار/دينار)	3676	4392.8	5790.1	6339.3	5957.5	5738.3	5103.1	5042.2
نسبة تطور اجمالي الايرادات العامة (%)	–29.17	19.49	31.80	9.48	–6.02	–3.67	–11.06	–1.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 2016–2015–2013 les rapports annuel de la banque d'Algérie

تشير بيانات الجدول إلى:

1–سجلت الايرادات العامة لسنة 2009 انخفاض كبير إلى نحو 3676 مليار دينار بنسبة تراجع بلغت نحو (29.17–)% و قد حدث هذا الانخفاض نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تراجعت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2–عرفت الايرادات العامة سنة 2010 بعض التحسن بعد الانخفاض الكبير الذي سجل في السنة السابقة حيث سجلت مبلغ 4392.8 مليار دينار أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 19.49% نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

3–سجلت الايرادات العامة لسنة 2011 ارتفاع نحو 5790.1 مليار دينار أي بنسبة تطور 31.80% و ذلك نتيجة و صول أسعار النفط إلى اعلى مستوياته.

4–تواصل ارتفاع الايرادات العامة سنة 2012 ليبلغ 6339.3 مليار دينار بنسبة تصل إلى 9.48% نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

5–شهدت سنة 2013 انخفاضا في الايرادات حيث سجلت 5957.5 مليار دينار بنسبة بلغت نحو (6.02–)% و ذلك نتيجة بداية تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة.

6–سجلت الايرادات العامة لسنة 2014 انخفاضا بنحو (3.67–)%ليصل إلى حوالي 5738.3 مليار دينار، و يقف وراء هذا الانخفاض عوامل عديدة لعل أهمها تراجع اسعار النفط.

7–تراجع حجم الايرادات العامة إلى 5103.1 مليار دينار بنسبة (11.06–)% و 5042.2 مليار دينار نسبة (1.19–)% سنتي 2015–2016 على التوالي، جراء انخفاض سعر النفط الخام في الأسواق العالمية إلى أقل مستوياته خلال سنة 2016.

و الشكل الموالي يوضح تطور اجمالي الايرادات العامة خلال الفترة 2001–2016:

الشكل رقم (06): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر (2001-2016).

(الوحدة :مليار / دينار)

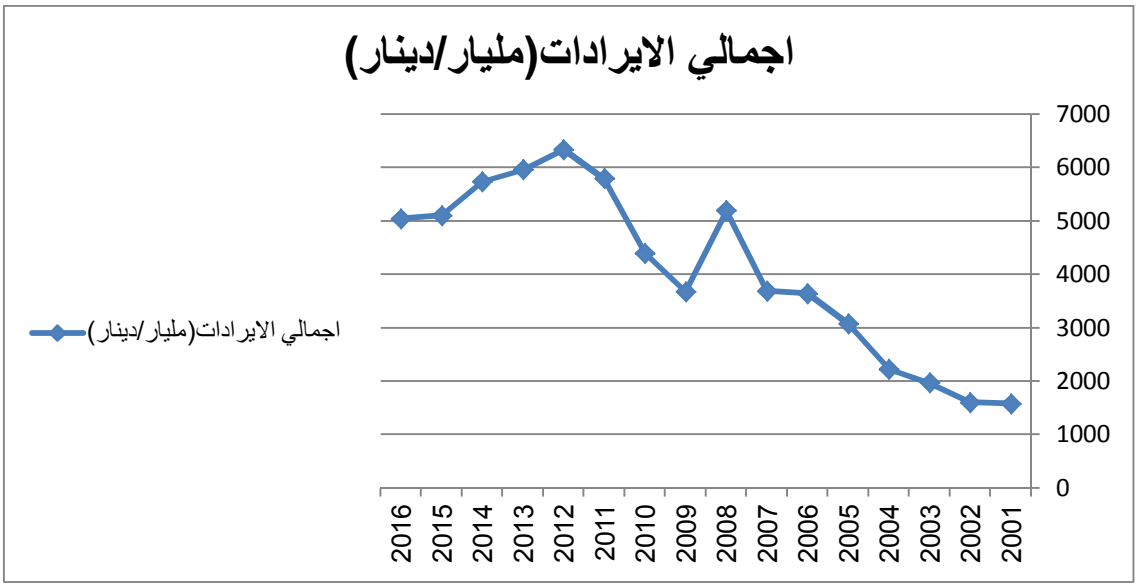

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (16) و (17) .

يوضح الشكل أعلاه التطورات التي مست الايرادات العامة من ارتفاع او انخفاض طيلة فترة الدراسة، حيث تراجعت نسب التطور في كل من سنتي 2009 و 2016 لتسجل نسب متدنية و ذلك يرجع لعدة أسباب لعل أهمها الأزمة المالية و انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال السنوات الاخيرة.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

يتجسد أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الفترة (2001-2016) في ما يلي:

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الفترة(2001-2008):

تمثلت التقلبات التي مست الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الآتي:

الجدول رقم (18): الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجباية البترولية(مليار/ دينار)	1001.4	1007.9	1350	1970.7	2352.7	2799	2796.8	4088.5
نسبة الجباية البترولية (%)	66.48	66.86	68.37	70.44	76.32	76.83	75.83	79.99
رصيد الموازنة العامة(مليار/د ينار)	184.5	52.6	284.2	337.9	1030.5	1186.8	597.3	999.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على 2012-2011- 2010-2008 les rapports annuel de la Banque d'Algérie

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1-سجلت الجباية البترولية لسنة 2001 ما قيمته 1001.4 مليار دينار بنسبة 66.48% و بلغ رصيد الموازنة العامة 184.5 مليار دينار.

2-ارتفعت الجباية البترولية لسنة 2002 إلى 1007.9 مليار دينار و بنسبة تطور قدرها 66.86% في حين سجل رصيد الموازنة تراجعا بقيمة 52.6 مليار دينار.

3-استمرت الجباية البترولية في الارتفاع سنة 2003 لتبلغ قيمتها 1350 مليار دينار بنسبة مساهمة بلغت 68.37%، في حين سجل رصيد الموازنة ارتفاعا بقيمة 284.2 مليار دينار.

4-تواصل ارتفاع القيم سنة 2004 حيث بلغت الجباية البترولية 1970.7 مليار دينار بنسبة 70.44%، و سجل رصيد الموازنة العامة 337.9 مليار دينار.

5-في سنة 2005 ارتفعت قيمة الجباية البترولية حيث بلغت 2352.7 مليار دينار بنسبة 76.32%، كما بلغ رصيد الموازنة العامة إلى ما قيمته 1030.5 مليار دينار، و يرجع ذلك الارتفاع في نسبة الجباية البترولية.

6-خلال سنة 2006 سجلت الجباية البترولية ارتفاعا قدر ب 2799 مليار دينار في حين بلغت نسبته 76.83%، كما سجل رصيد الميزانية أكبر فائض له طيلة فترة الدراسة حيث بلغ 1186.8 مليار دينار، و يرجع هذا إلى ارتفاع الايرادات الكلية للميزانية و ايرادات الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

7-تراجع رصيد الميزانية العامة إلى ما قيمته 579.3 مليار دينار سنة 2007، كما تراجعت نسبة الجباية البترولية ب 75.83% حيث بلغت قيمتها 2796.8 مليار دينار.

8-ارتفاع فائض الميزانية سنة 2008 حيث بلغ ما قيمته 999.5 مليار دينار مقارنة بالسنة الماضية، كما سجلت الجباية البترولية ارتفاع كبير بقيمة 4088.5 مليار دينار أي بنسبة تطور 79.99%.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الفترة(2009-2016):

تمثلت هذه التغيرات في ما يلي:

الجدول رقم (19): الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجباية البترولية(مليار/ دينار)	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1
نسبة الجباية البترولية (%)	65.6	66.4	68.73	66	61.91	59.24	25	30

رصيد الموازنة العامة(مليار/د ينار)	−570.3	−74	−63.5	−718.8	−66.6	−1257.3	−2553.2	−2341.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 2016−2015−2013 les rapports Annuel de la banque d'Algérie

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1−في سنة 2009 تراجعت حصيلة الجباية البترولية بشكل كبير حيث بلغت قيمتها 2412.7 مليار دينار بنسبة تطور 65.6% كما عاودت حالة العجز لتخيم على رصيد الميزانية العامة حيث بلغت ما قيمته (570.3−) مليار دينار، و هذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية، و قد استمر هذا العجز بعد ذلك رغم ارتفاع قيمة ايرادات الجباية البترولية و ذلك بسبب تفوق قيم النفقات العامة على الإيرادات العامة أي أن العجز هذه المرة من جانب النفقات وليس الايرادات، و كل هذا راجع إلى سياسة الانفاق العام التي اعتمدتها الجزائر من خلال الرفع من النفقات العمومية.

2−استمرار العجز في الميزانية العامة للجزائر حيث بلغ العجز الموازني لسنة 2010 ما قيمة (74−) مليار دينار، و هو عجز يقل عن ذلك المسجل سنة 2009 و هذا نتيجة للارتفاع الشديد في الايرادات النفطية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية.

3−أما سنة 2011 فقد سجلت الجباية البترولية ما قيمة 3979.7 مليار دينار بنسبة 68.73% في حين سجل رصيد الميزانية عجزا للسنة الثالثة على التوالي لكن طفيف قدره (63.5−) مليار دينار اي أقل مما كان عليه سنة 2010.

4−سجلت الجباية البترولية سنة 2012 ما قيمته 4184.3 مليار دينار بنسبة تطور بلغت 66% و هو أعلى مستوى له طيلة فترة الدراسة، كما سجل رصيد الميزانية عجز للسنة الرابعة على التوالي و بلغ ما قيمته (718.8−) مليار دينار.

5-بلغت الجباية البترولية لسنة 2013 ما قيمته 3678.1 مليار دينار أي بانخفاض نسبته إلى 61.91%، كما بلغ العجز الموازني ما قيمته (66.6-) مليار دينار، و هو عجز يقل عن ذلك المسجل في سنة 2009 و عن ذلك المسجل في سنة 2012 و يؤكد وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي لكن على عكس عجز سنة 2010 و 2011 و 2012 فقد نجم العجز الموازني المسجل سنة 2013 عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية نتيجة للانخفاض المسجل أسعار النفط الذي وصل إلى 109.38 دولار للبرميل خلال هذه السنة و ارتبط بذلك انخفاض الايرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية و الرأسمالية.

6-أما سنة 2014 فقد سجلت الجباية البترولية قيمة 3388.4 مليار دينار بنسبة 59.24% في حين سجل رصيد الميزانية للسنة السادسة على التوالي عجز قدر ب (1257.3-) مليار دينار و هو عجز أكثر من ذلك المسجل في سنة 2009 و 2012 و يرجع هذا العجز إلى زيادة النفقات العمومية حيث فاقت قيمة الايرادات العامة و هذا نتيجة الانخفاض لتسجل 2373.5 و 1781.1 مليار دينار على التوالي، كما سجل رصيد الميزانية العامة ما قيمته (2553.2-) و (2341.4-) مليار دينار و ذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط.

من خلال كل ما تقدم ذكره نستنتج ان هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العمومية و مداخيل قطاع النفط، و بالتحديد ايرادات الجباية النفطية و مدى تأثر هذه الأخيرة بأسعار النفط و هذا ما يؤدي إلى حدوث تذبذب و عدم استقرار في أرصدة الميزانية العامة، حيث أن استقرار السوق النفطية (استقرار أسعار النفط في هذه السوق) بالدرجة الاولى.

و الشكل الموالي يوضح تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة طيلة الفترة(2001-2016):

الشكل رقم (07): تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2001-2016).

(الوحدة :مليار/دينار)

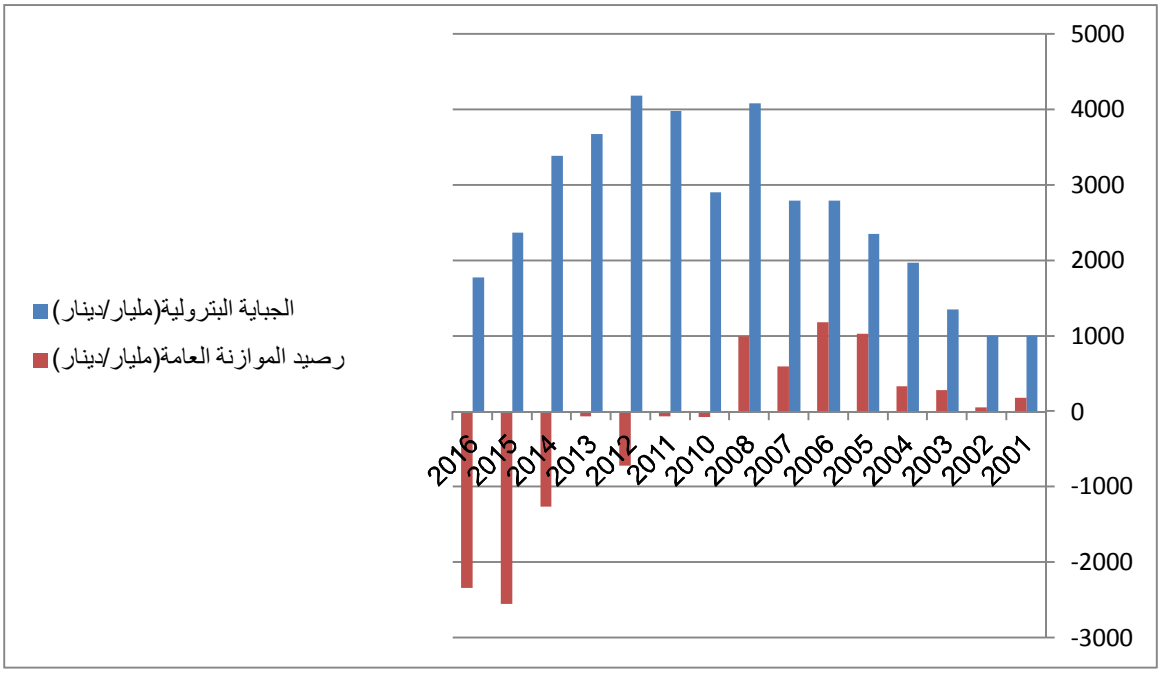

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18) و (19) .

يبين الشكل تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة حيث سجلت تقلبات متباينة خلال السنوات محل الدراسة انطلاقا من سنة 2001 و صولا الى سنة 2016.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الفصل توصلنا إلى:

-شهدت اسعار النفط الخام خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2016 عدة تقلبات بين الارتفاع و الانخفاض.

-لتقلبات أسعار النفط انعكاسات كبيرة على نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.

-إن لتقلبات اسعار النفط اثر كبير على النفقات العامة من جهة و على الايرادات العامة و الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة من جهة اخرى.

-تكمن الاهمية الكبيرة لقطاع النفط في الجزائر في تمويل الميزانية العامة للدولة و ذلك من خلال الايرادات المتأتية منه عن طريق الجباية البترولية بغرض تغطية النفقات العامة، و هذا ما يثبت وجود علاقة ارتباط بين الايرادات العامة و النفقات العامة و ذلك من خلال علاقة تأثير و تأثر.

-تعتبر النفقات العامة في الجزائر كغيرها من الدول ظلا للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط و الإيرادات النفطية.

خاتمة عامة

❖ **خاتمة عامة :**

يلعب النفط دورا استراتيجيا سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية و ذلك نظرا لأهميته في مجال الطاقة التي تقوم عليها كل اقتصاديات العالم، و لكن بالرغم من أهميته إلا أن التقلبات التي تشهدها أسعار النفط هي نتيجة طبيعية لخصائص و تعقيدات السوق النفطية و لهاته التقلبات آثار واضحة و وخيمة على اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له و بالتحديد ميزانياتها التي تشكل عائدات المحروقات أغلب ايراداتها سواء كان هذا التغير بالارتفاع او الانخفاض من جهة، و من جهة اخرى كون أن النفقات العامة هي الأخرى تتأثر بتقلبات أسعار النفط ، و الجزائر تعتبر من بين هذه الدول لذلك فهي أفضل مثال على ذلك .

❖ **اولا: النتائج**

1.**نتائج اختبار الفرضيات:** من خلال ما تم التطرق إليه سابقا تم التوصل إلى ما يلي:

-بالنسبة للفرضية الأولى التي رأت أن هناك تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية، فقد أكدت الدراسة هذه الفرضية لا سيما في الجزائر، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-بالنسبة للفرضية الثانية التي رأت أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الأخر لها هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط التي تؤثر مباشرة على ايرادات الجباية النفطية، و قد أثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية نسبيا .

- أما فيما يخص الفرضية الثالثة التي تعتبر الجزائر من بين البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على انها من بين الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة و أساسية هي النفط بنسبة تفوق 95% و هذا ما جعل الجباية النفطية تشكل أكثر من 60% من ايرادات الميزانية العامة، و قد اثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة و أكدت على أن الاقتصاد الجزائري

رهين و شديد الحساسية و التأثر بالتغيرات الخارجية في السوق النفطية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الأخرى.

2.نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

-يتحدد سعر النفط بالعديد من العوامل التي تؤثر في حجم الطلب و العرض العالميين، إلا أن معدل النمو الاقتصادي يبقي العامل الرئيسي في أسواق النفط العالمية و ذلك لوجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الطلب البترولي.

-تؤثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات العامة في الجزائر سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

-يؤدي ارتفاع اسعار النفط إلى زيادة الايرادات العامة للجزائر و من ثم زيادة الانفاق العام بها.

-يكمن دور الجباية البترولية في المساهمة في تغطية نفقات الميزانية و رفع الناتج الداخلي الخام إلى أبعاد أخرى اقتصادية و أهداف تنموية .

-إن سلوك الموازنة العامة مرتبط بتطوير الايرادات العامة و التي تشكل ايرادات الجباية النفطية فيها الجزء الأكبر حيث تتأثر هذه الاخيرة بتقلبات أسعار النفط و الذي بدوره انعكس مباشرة على أرصدة الموازنة العامة في الجزائر، و بالتالي فإن سلوك الموازنة العامة في الجزائر مرتبط باستقرار العامل الخارجي المتمثل في استقرار السوق النفطية العالمية بالدرجة الأولي (استقرار أسعار النفط في هذه السوق).

- **ثانيا: الاقتراحات**

بناءا على ما تقدم من نتائج يوصي البحث بما يلي:

-ضرورة البحث عن مصادر بديلة للنفط و هو الطاقات المتجددة باعتبارها مورد دائم متجدد و له بعد مهم و تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي اضافة إلى أنها مصدر مكمل للنفط في المدى القصير و مصدر بديلا في المدى البعيد .

-ضرورة الاستغلال العقلاني لعوائد الثروة البترولية لإقامة اقتصاد قائم على التنويع.

-ترشيد و عقلنة الانفاق العام .

-يجب على الجزائر تنويع قطاعات الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات باعتبار أن ايرادات الجباية النفطية مرهونة بأوضاع و ظروف خارجية بعيدة عن أيدي السلطات الجزائرية لذلك وجب وضع استراتيجية واضحة كتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و خاصة قطاع الفلاحة و الصناعة ، السياحة و الصيد البحري .

-التقليل من نسبة الجباية النفطية في دعم ميزانية الدولة و توجيه كل تلك الايرادات إلى اعادة استثمارها لتحقيق عوائد أكبر و ضمان رفاهية للأجيال القادمة و خاصة الاستثمارات.

- **ثالثا: أفاق الدراسة**

تناولت الدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر، غير أن الموضوع يحمل الكثير من التعقيدات و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تشكل منطلقا لبحوث مستقبلية.

-أثر تقلبات أسعار النفط على الايرادات العامة في الجزائر.

-أثر تقلبات أسعار النفط على حصيلة الجباية البترولية و الموازنة العامة في الجزائر.

-أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية.

- **1-الكتب :**

1. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
2. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
3. خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
4. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2003.
5. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
6. ضياء مجيد الموسوي، ثورة اسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائري، 2005.
7. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 1992.
8. عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1992.
9. عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، لبنان.
10. علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
11. علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة شمس، القاهرة.
12. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 1983.

13. محمد الصغير بعلي، و يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للشر و التوزيع، الجزائر، 2003.
14. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
15. نواف لبرومي، منظمة الاوبيك و اسعار النفط العربي الخام، الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الاعلام، ليبيا، 2000.
16. هاشم علوان حسين، و عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992.

❖ **2-الرسائل و الاطروحات :**

1. بوجمعة قويدري قويشيح، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، جامعة الشلف، 2009.
2. بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر رسالة ماجستير (غير منشور) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
3. جمعة رضوان، تطور أسعار النفط و تأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970-2004) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
4. رحمان امال، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي، ورقلة، 2013.
5. زبيري عبد الرحمان، أثر تقلبات اسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015.

6. سمية موري، أثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشور) جامعة تلمسان، 2010.
7. عبد الحميد لخديمي، أثر تقلبات اسعار النقط على الاستقرار النقدي في اقتصاديات النفط، رسالة ماجستير (غير منشور) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2001.
8. العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970–2006) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
9. نبيل بوفلح، دور الصناديق السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النقطية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
10. نعيمة حمادي، تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

❖ **3–المجلات :**

1. صباح نعوش، إلى أين اسعار النفط، "مجلة أخبار النفط و الصناعة"، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر، 2000.
2. عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية و الانعكاسات على الدول الاعضاء في الأوابك، "مجلة النفط و التعاون العربي"، العدد 136، المجلد السابع و الثلاثون ، 2011.

❖ **4–التقارير :**

1. منظمة الأوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لسنة 2013 .
2. منظمة الأوابك ، تقرير الأمين العام السنوي التاسع و الثلاثون لسنة 2012 .
3. منظمة الأوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون لسنة 2016 .

4. منظمة الأوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الثامن و الثلاثون لسنة 2011 .
5. منظمة الأوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الاربعون لسنة 2014 .
6. منظمة الأوابك ، تقرير الأمين العام السنوي السابع و الثلاثون لسنة 2010 .
7. منظمة الأوابك ، التقرير الاحصائي السنوي لسنة 2017 .
8. منظمة الأوابك ، التقرير الاحصائي السنوي لسنة 2014 .
9. منظمة الأوابك ، التقرير الاحصائي السنوي لسنة 2015
10. منظمة الأوابك ، التقرير الاحصائي السنوي لسنة 2016 .

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية.

1. rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.
2. rapport annuel de la banque d'Algérie 2010.
3. rapport annuel de la banque d'Algérie 2011.
4. rapport annuel de la banque d'Algérie 2012.
5. rapport annuel de la banque d'Algérie 2013.
6. rapport annuel de la banque d'Algérie 2015.
7. rapport annuel de la banque d'Algérie 2016.

❖ **ثالثا: المراجع الالكترونية.**

1. بنك الجزائر www.bank-of.algeria.de/html/rapport.htm
2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفطwww.oapecorg.org
3. منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبكwww.opec.org

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنفقات العامة من خلال التعرف على واقع أسعار النفط في الاقتصاد والموازنة العامة للجزائر، وبيان أهم التطورات التي مست أسعار النفط وأثرها على النفقات العامة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و اقترحت مجموعة من المقترحات.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، النفقات العامة ، الموازنة العامة .

résumé

L'objectif de cette étude est de clarifier la relation entre les fluctuations des prix de pétrole et les dépenses publiques en identifiant la réalité des prix du pétrole dans l'économie et le budget publiques de l'Algérie, parmi les développements les plus importants qui ont affecté les prix du pétrole et leur impact sur les dépenses publiques cette étude a attient un ensemble de résultats et suggéré une série de propositions.

les mots clés: prix de pétrole, dépenses publiques, budget publiques .